جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة جمعية الإرشاد والإصلاح بودواو 2020/2010

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعداد الطالبتين :

- موساوي هاجر
- محساس لينة

إشراف الأستاذ:

- الرن عبد القادر

الاسم و اللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/ بحري سعادة	جامعة بومرداس	رئيسا
أ/ الرن عبد القادر	جامعة بومرداس	مشرفا ومقررا
أ/ بن كوسة دليلة	جامعة بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

بعد أن من الله علينا بانجاز هذا العمل، فإننا نحمد الله عز وجل أولا و آخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه ، وانطلاقا من قوله ﷺ "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" ،فإننا نتوجه بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف "الرن عبدا لقادر" على قبول إشرافه على هذه المذكرة، وعلى الجهد الذي بذله معنا،وعلى نصائحه القيمة التي لم يبخل بها علينا ,كما نتوجه بالشكر إلى كافة الأساتذة الذين كان لنا شرف طلب العلم على يدهم ، لكم منا أسمى عبارة الاحترام والتقدير.

إليك يا منبع الحنان إليك يا أيتها من تشعرينني بالأمان و الاطمئنان

إليك يا أمي

إليك يا من أفتقدك في هذا الزمان

إليك يا أبي العزيز رحمة الله تعالى عليك

إليك يا من أنت سندي في هذه الحياة

إليك يا أخي الغالي

إليك يا أختي الغالية

إليكن يا من أنتم آمالنا مستقبلا

بسمة و ياسمين

إلى كل عائلة موساوي

أهدي لكم جميعا ثمرة هذا الجهد المتواضع

هاجر

3DLAT.COM

نسير في دروبِ الحياة ، و يبقى منْ يُسيطِرُ على أذهاننا في كل مسلكٍ نسلكهُ ...

إلى صاحب الوجه الطيب و الأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته ، "بابا حبيبي " ...

إلى من وضع المولى سبحانه و تعالى الجنة تحت قدميها ، و وقّرها في كتابه الكريم ، "ماما حبيبتي " ...

إلى إخوتي ، و قرّة عيناي "عمر " و "نهاد" الذين أحبهم ...

إلى من وقفوا بجواري و ساعدوني بكل ما يملكون في أوقاتي العصيبة و في أصعدة كثيرة .

أهدي لكم بحت تخرجي ...

داعية المولى عز وجل أن يطيل في أعماركم و يرزقكم بالخيرات .

لينة

3DLAT.COM

ملخص:

يعتبر المجتمع المدني من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير في حقب العلوم السياسية، فهو يتكون من منظمات وهيئات وجمعيات تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

يهدف المجتمع المدني ،من خلال مؤسساته ،إلى تعزيز تطور المجتمعات في البلدان ومساعدة الفئات الضعيفة من خلال المساعدات أما سياسيا يقوم المجتمع المدني عن طريق الأحزاب السياسية بتشجيع المشاركة السياسية للمواطنين فكل هذه الأدوار والأهداف تجعل من وجود المجتمع المدني في الدول أمرا ضروريا.

هنالك علاقة ترابط بين نشاط المجتمع المدني والتنمية المحلية ، حيث تسعى التنمية المحلية إلى النهوض بالمجتمعات في المناطق العميقة للبلدان ففي بعض الحالات ،تواجه المؤسسات الحكومية في البلدان صعوبة في معرفة الاحتياجات الأساسية التي يفتقر إليها بعض السكان داخل مناطقهم وعلى هذا الأساس تقوم مؤسسات المجتمع المدني برفع التقارير والانشغالات الى السلطات المحلية في إطار ما يعرف بالحوار الاجتماعي بين الدولة ومؤسسات المجتمع .

Civil society is considered According to modern concepts a fourth authority after the authority of the press, and it consists of organizations, bodies and associations that are active in various economic, environmental and social fields ,and Civil society, through its institutions, aims to promote societies in countries and help vulnerable groups through aid.

Politically, civil society, through political parties, encourages the political participation of citizens All these roles and goals make the presence of civil society in countries necessary,There is a correlation between civil society activity and local development، Local development seeks to advance the societies in the deep regions of the countries In some cases, government institutions in countries face difficulty in knowing the basic needs that some residents lack with in their regions

On this basis, civil society organizations submit reports and concerns to local authorities Within the framework of what is known as social dialogue between the state and the institutions of society.

خطة الدراسة :

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المجتمع المدني و التنمية المحلية

المبحث الأول:مفهوم المجتمع المدني وعناصره

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

المطلب الثاني:نشأة المجتمع المدني

المطلب الثالث:أسس المجتمع المدني

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني

المبحث الثاني: تحليل مفهوم التنمية المحلية وأبعادها

المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية

المطلب الثالث: متطلبات تحقيق التنمية المحلية

المطلب الرابع: الاتجاهات النظرية المفسرة لمفهوم التنمية المحلية

الفصل الثاني واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة جمعية الإصلاح والإرشاد لبلدية بودواو

المبحث الأول: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: مراحل بروز المجتمع المدني

المطلب الثاني: أسس ومحاور التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الثالث: مساهمة المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية

المبحث الثاني: تقديم جمعية الإرشاد و الإصلاح المكتب البلدي لبلدية بودواو

المطلب الأول: التعريف بجمعية الإصلاح و الإرشاد " المكتب البلدي لبلدية بودواو"

المطلب الثاني: مهام و أهداف جمعية الإصلاح و الإرشاد

المطلب الثالث: مساهمة جمعية الإرشاد والاصطلاح الجزائرية في ترقية الوسط الاجتماعي على مستوى ولاية بومرداس

المبحث الثالث: دور جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية (جمعية الإرشاد والإصلاح لبلدية بودواو نموذجا)

المطلب الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة

المطلب الثاني: تحليل فرضية الدراسة الرئيسية

المطلب الثالث: عرض نتائج الاستبيان ومناقشتها

الخاتمة:

مقدمة

عرف المجتمع المدني في الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والمفكرين في المجال السياسي والاقتصادي ليتزايد مع هذا الاهتمام التنظير للعديد من الأدبيات والدراسات التي تنادي بضرورة منح مجال أوسع لنشاط المجتمع المدني خصوصا بعد ما أصبحت عليه الدول نظير تفشي ظاهرة العولمة وتزايد استخدام التكنولوجيا في مختلف النشطات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والذي كان له بالغ الأثر في إعادة طرح موضوع المجتمع المدني ومكانته ضمن سياسات وخطط الدول في ما يتعلق بالاستفادة المثالية من التكنولوجيا في عملية تحقيق التنمية المستدامة .

اعتبر مفهوم المجتمع المدني لعدة عقود مضت مفهوما ذو دلالات ومعاني مختلفة وهو ما يفسر توالي الدراسات المتعلقة بالمجتمع المدني في مختلف العلوم كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسية وما زاد تعقيد وتشعب هذا المفهوم كما قلنا آنفا هو إدخال متغير العولمة والتكنولوجيا على مختلف الممارسات السياسية والاقتصادية وكنتيجة لهذا أصبح المجتمع المدني بمؤسساته يحظى بأهمية كبيرة من قبل صناع القرار في الدول فهو إلى جانب مؤسسات القطاع العام والخاص يحظى بنصيب وافر في تجسيد برامج الدول الهادفة إلى تحقيق التنمية على كافة الأصعدة.

إن الخلفية التاريخية لبروز المجتمع المدني على الساحة السياسية يعود جذورها إلى المحطات التاريخية الأولى التي سلكت فيها الدول النهج الليبيرالي القائم على أساس الديمقراطية ، حيث أوجدت الدراسات المتعلقة بالمجتمع المدني مكانا لها عندما طرحت مسالة المشاركة السياسية للمواطنين في تسيير الشؤون العامة أو بما يعرف الديمقراطية التشاركية ودور المجتمع المدني في توحيد الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية بمختلف أبعادها و مجالاتها.

تم التأكيد على أهمية الدور التنموي للمجتمع المدني في العديد من المؤتمرات والندوات العالمية التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة ،والتي دعت من خلالها حكومات الدول إلى

ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في سياسات وبرامج التنمية على غرار : برامج مكافحة الفقر ،ضمان التعليم للجميع وفي الوقاية والحد من الأمراض...و غيرها، خاصة في ظل تراجع عجز الحكومات عن تقديم الخدمات الأساسية للكثير من المواطنين. وهو التراجع الذي كان مصحوب بنمو وتعدد في أنشطة منظمات المجتمع المدني، هذه الأخيرة التي لم تتوقف عند لسد الثغرات التي تركتها الدولة ،بل عملت على تطوير بنيتها وتحويل وظيفتها نحو وجهة تنموية استطاعت من خلالها أن توسع في بعض الفرص والخيارات للكثير من الفئات الفقيرة والمحرومة ،مما مكنها من الاعتماد على نفسها وتحمل مسؤوليتها في التنمية.

يعتبر تحقيق التنمية المحلية هدفا أساسيا لأي دولة ،غير إن تحقيق هدف التنمية يعتمد بدرجة كبيرة على الإمكانيات التي تمتع بها الدول على كافة الأصعدة ،حيث إن هاجس التنمية المحلية يكمن في مدى توفر الموارد التي تتمتع بها المناطق والأقاليم في الدول وفي التفاوت في توفرها من منطقة إلى منطقة ، وهو ما يعكس صعوبة تحقيق هذا الهدف بالنظر إلى تزايد الأعباء على الدولة في التخطيط لنجاح التنمية المحلية بواسطة مجموعة من البرامج والخطط التنموية ، وهو ما يطرح حتمية إشراك المجتمع المدني بمؤسساته في إيجاد الحلول اللازمة لتحقيق تنمية محلية فعالة وعدم الاحتفاظ والاكتفاء بالأدوار الكلاسيكية للمجتمع المدني البعيدة كل البعد عن المشاركة في إيجاد الحلول الفعلية لمشاكل التنمية المحلية التي قد تعاني منها بعض الدول ، على غرار الجزائر التي يعد فيها دور المجتمع المدني وإسهامه في تحقيق التنمية المحلية قضية سياسية ذات بعد اقتصادي وتاريخي تتطلب النظر في الكيفية التي نشأ بها المجتمع المدني الجزائري والطرق التي يساهم بها فيها تنمية المجتمع المحلي .

- **أهمية الموضوع :**

موضوع المجتمع المدني من المواضيع التي تأخذ اهتماما كبيرا من الباحثين في مجال علم السياسة بصفة خاصة وما يعكس أهمية هذا الموضوع هو القابلية في التجدد وفق مقتضيات الحاضر حيث أن المجتمع المدني في نشاطه يأخذ أبعادا عديدة" اجتماعية

سياسية اقتصادية ....." ، وعليه فان ربط المجتمع المدني بالتنمية المحلية ينبع في الأساس من الأهمية التي تكتسيها التنمية في الوقت الحاضر فلعل المتمعن في هذه الدراسة يقف منذ الوهنة الأولى على أهمية الموضوع المعالج من خلال القضايا الجوهرية التي تطرح في إطار تقسي حقيقة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية على غرار الديمقراطية التشاركية وهو ما يفتح آفاق تطلعية لمعرفة واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر.

- **أهداف الدراسة :**

✓ معرفة مكونات المجتمع المدني والأسس التي ينبني عليها؛

✓ التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني؛

✓ تحليل مفهوم التنمية المحلية من خلال الإحاطة بعناصرها؛

✓ تقسي حقيقة دور جمعيات المجتمع المدني الثانوي في تفعيل برامج التنمية المحلية ؛

✓ الوقوف على واقع نشاط المجتمع المدني على مستوى بلدية بودواو.

- **مبررات اختيار الموضوع :**

يقف وراء اختيار موضوع مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية مجموعة من العوامل الموضوعية و الذاتية نذكر منها:

- **مبررات موضوعية :** يكتسي الموضوع المدروس أهمية بالغة من خلال كونه يطرح في إطار واقعي حقيقة التجسيد الفعلي لمبادئ الديمقراطية القائم على فكرة المشاركة والتفاعل بين مختلف الفواعل الرسمية والغير الرسمية للمجتمع و مؤسسات الدولة السياسية و القانونية و الاقتصادية .
- **مبررات ذاتية :** جاء موضوع بحثنا في إطار إعداد مذكرة تخرج في العلوم السياسية حيث اهتدينا إلى أن الموضوع المعالج يعتبر بمثابة إثراء علمي لحقل العلوم السياسية من الناحية الأكاديمية ، بالإضافة إلى رغبتنا في معرفة

دور الجمعيات في التنمية المحلية حتى نتمكن من هذا المنظور الوقوف على واقع التنمية المحلية في البلدية التي نقطن فيها.

- **إشكالية الدراسة :**

موضوع المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية يندرج ضمن السياق العالمي الخاص بالتنمية المستدامة وانعكاساته على المستوى الدولي ، فقد تزايد مؤخرا نشاط مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي والذي قابله منح مجال أوسع لنشاط هذه المؤسسات في إطار تشاركي بين الدولة وشركائها الاجتماعيين في القطاع الخاص ،أو القطاع العام ،والهدف من ذلك هو ضمان سيرورة ونجاح العملية التنموية،خاصة في شقها المحلي، أن هذا الاهتمام بدور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية يعود في الأساس إلى قرب مؤسساته و منظماته وجمعيات من شرائح المجتمع المحلية وهو ما يساعد الدول على فهم و معرفة خصوصية المجتمع المحلي والذي يساعد في تسطير برامج تنمية محلية تعود بالنفع له ،وعليه فان انطلاق عملية التنمية المحلية بعيدا عن الاشراك الفعلي للمجتمع المدني يمكن أن يبوء بالفشل ،فمن هذا المنطلق يظهر جليا أهمية المجتمع المدني ودوره في التنمية المحلية وهو ما يدفعنا في إطار جدلي إلى طرح الإشكالية الآتية: **كيف يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟**

- ولتبسيط الإشكالية المطروحة نضع الأسئلة الفرعية التالية

  - ماذا نعني بالمجتمع المدني ؟.
  - ماهي أهم العناصر المكونة لمفهوم المجتمع المدني ؟.
  - هل للمجتمع المدني أدوار يقوم بها ؟.
  - ما المقصود بالتنمية المحلية؟ .

- ما هي الأسس التي تقوم عليها التنمية المحلية ؟.
- كيف تجسد الدول التنمية المحلية على ارض الواقع؟ .

- **حدود الدراسة :**

– الحدود المكانية : تتناول الدراسة كحيز مكاني مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية على مستوى بلدية بودواو التابعة إداريا لولاية بومرداس حيث أجرينا دراسة حالة على المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح لبلدية بودواو

– الحدود الزمنية: أما زمنيا فامتدت الدراسة من 2010الى 2020

- **فرضيات الدراسة :**

- كلما زاد نشاط المجتمع المدني كلما أدى ذالك إلى تحقيق التنمية المحلية؛
- يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية الحلية من خلال تسهيل تمرير برامج التنمية المحلية وتنفيذها عبر مختلف المؤسسات والجمعيات المكونة لها؛
- المجتمع المدني فاعل أساسي من فواعل التنمية المحلية وهو يمثل همزة وصل بين المجتمع المحلي و الدولة؛
- يعتمد نجاح التنمية المحلية في الجزائر على ضرورة عدم تقييد نشاط المجتمع المدني.

- **الدراسات السابقة :**

الدراسة الأولى :

بعنوان:" دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي ،دراسة حالة الجزائر" للباحثة اوشن سمية ، حيث تناولت فيها إشكالية المجتمع المدني في الدول العربية وتوصلت إلى نتائج هامة نذكر منها : ضرورة مراعاة خصوصيات المجتمع العربي في

نشاط المجتمع المدني وعدم تبني المفهوم الغربي للمجتمع المدني الذي يتعارض مع القيم الإسلامية .[1]

الدراسة الثانية :

كتاب للباحثة صفاء على رفاعي ندا، بعنوان : المجتمع المدني ومستقبل التنمية: الجمعيات الأهلية نموذجا، الطبعة الأولى 2013.

بحثت الباحثة في إشكالية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في عملية تنمية المجتمع المحلي. وتمت معالجة الكتاب من خلال ستة فصول تناولت فيها الباحثة جملة من النقاط الأساسية، والتي من خلالها توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أبرزها:

– تتسم البيئة العربية بضعف مظاهر التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني، وبينها وبين الفواعل الاجتماعية (الدولة والقطاع الخاص).

– انتشار ظاهرة الجمعيات والمنظمات المتوقفة وهي التي لا تؤدي أي دور في المجتمع. واستمرار تجاهل السلطات الرسمية لهذه الظاهرة.

– يبقى عائق التمويل التحدي الأكبر لمنظمات المجتمع المدني في معظم الدول النامية، مما يحول دون فعالية منظمات المجتمع المدني.

– إضافة إلى غلبة وهيمنت التوجه الخيري على أنشطة منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي ،تحت تأثير الارتباط القوي لدوافع التطوع والعمل المدني بالثقافة الدينية.[2]

[1] اوشن سمية، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي ،دراسة حالة الجزائر"،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية,جامعة القاهرة،مصر،2013

[2] صفاء على رفاعي ندا،:"المجتمع المدني ومستقبل التنمية: الجمعيات الأهلية نموذجا"، الطبعة الأولى 2013.

الدراسة الثالثة:

رسالة ماجستير للباحث سائد حامد نصر أبو عدوان بتاريخ 2013 المعنونة ب: دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية الإنسانية (الضفة الغربية كحالة دراسية).

انطلق الباحث من تساءل رئيسي: كيف يمكن فهم دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية الإنسانية؟ ،وقد عالج الباحث دراسته من خلال ثلاثة فصول رئيسية تطرق من خلالها إلى معالجة ثلاث نقاط هي:

- إطار مفاهيمي للمجتمع المدني والتنمية الإنسانية.

- توقف على أهم العقبات التي تحد من فاعلية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

- وفي الأخير تناول دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية الإنسانية.

توصل الباحث من خلال دراسته إلى نتيجة عامة هي: أن الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية الإنسانية (الصحة، التعليم ومحاربة الفقر يتسم بالضعف. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى العديد من التحديات التي حالت دون قدرة هذه المنظمات على تعزيز التنمية الإنسانية. يأتي في مقدمتها :إشكاليات التمويل الخارجي والتي كثيرا ما ترتبط بالمشروطية و ضعف وقصور مظاهر التعاون والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني ،وفي هذا السياق تبقى اختلافات التوجهات والرؤى ،وعدم تجاوز الصراعات أو العمل على حلها بالطرق السلمية ،أهم أسباب وعراقيل عدم التعاون والتشبيك .إضافة إلى الوضع العام الذي تتسم به الدولة الفلسطينية (الاحتلال الإسرائيلي).[1]

[1] سائد حامد نصر أبو عدوان، دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية الإنسانية (الضفة الغربية كحالة دراسية)،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية العلاقات العامة،جامعة أسوان،2013

الدراسة الرابعة:

بعنوان: تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع".

يحاول هذا الكتاب أن يربط ربطا وثيقا بين مفاهيم الخدمة الاجتماعية ومفاهيم العلوم الاجتماعية والإنسانية في موضوع أساسي يمثل أهم التحديات في المجتمعات المعاصرة، ألا وهو موضوع التنمية؛وذلك من منطلق أن التنمية هي الوسيلة والغاية لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه. حيث ركز الباحث على إعطاء رؤية شمولية لإسهامات العلوم الاجتماعية في التنمية، ملقيا الضوء على الإطار الثقافي الذي يحكم عمليات تنمية المجتمع المحلي، من منطلق أن الأطر الثقافية في المجتمع المحلي هي التي تحدد الأولويات والتفضيل في الاختيار بين البدائل المطروحة بخصوص تنفيذ المشاريع التنموية. وهو ما يتماشى والهدف الرئيسي من موضوع الرسالة؛ التي خصصناها في البحث عن سبل و[1]آليات تحقيق طموحات المجتمع المحلي وأهدافه، عبر البحث في الطرق والميكانزمات التي من شأنها تنميته، وتعزيز مشاركته في إتمام هذه العملية

- **الإطار المنهجي للدراسة :**

تتطلب الدراسة استخدام مجموعة من المناهج والأدوات المنهجية قصد التوصل إلى نتائج منطقية وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال التقصي في الخلفية التاريخية لنشأة المجتمع المدني و كذا التنمية المحلية ، بالإضافة إلى الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال النزول إلى ارض الواقع وتقصي الأثر الفعلي للمجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال دراسة حالة المكتب البلدي لجمعية الإرشاد و الإصلاح لبلدية بودواو، وقصد جمع البيانات والمعلومات الكافية حول الموضوع اعتمدنا كذالك على

[1] احمد عارف ، تنمية المجتمعات المحلية: نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع"،د ط،د.د.ن

الاستبيان و المقابلة والملاحظة كأدوات للتحقق عمليا من دور المجتمع المدني في التنمية المحلية ،كما تطلبت الدراسة أيضا استخدام مجموعة من الاقترابات على غرار الاقتراب الوظيفي الذي يساعد على معرفة الأدوار التي يضطلع بها المجتمع المدني وكذالك تم استخدام اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع والاقتراب المؤسسي للتمكن من الإحاطة بالعلاقة التي تربط المجتمع المدني والتنمية المحلية.

- **تقسيم الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة تتكون من فصلين ، تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة. الفصل الأول: خصصناه للإطار النظري لكل من المجتمع المدني والتنمية المحلية، وتم تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول مفهوم المجتمع المدني، حيث تعرضنا فيه للتطور التاريخي لهذا الأخير ووظائفه والدور الذي يؤديه ، بينما تناول المبحث الثاني موضوع التنمية المحلية، من خلال التعرض لنشأتها، أهميتها ، النظريات المفسرة إضافة إلى أهدافها أما الفصل الثاني فقد خصصناه للجانب التطبيقي لواقع المجتمع المدني في الجزائر، حيث تم تقسيمه هو الأخر إلى ثلاثة مباحث. تطرقنا في المبحث الأول منه إلى السيرورة التاريخية للمجتمع المدني في الجزائر، و واقع السياسات التنموية المحلية في الجزائر أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه قصد التعرف وتقديم جمعية الإرشاد والإصلاح التي تمثل مكان إجراء دراستنا التطبيقية من خلال المكتب البلدي للجمعية على مستوى البلدي حيث تم التطرق إلى تعريف الجمعية و التعريف بأهم الأهداف والمهام التي تتكفل بتغطيتها أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص لدراسة الحالة المتعلقة بمساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر حيث استعرضنا أدوات جمع البيانات المستخدمة في دراسات الحالة وكذا عينات الدراسة ثم عرض نتائج كل من الاستبيان والمقابلة التي أجريت في إطار الدراسة التطبيقية .

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المجتمع المدني و التنمية المحلية

تمهيد :

يعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم تداولا في أدبيات التنمية السياسية اذ ازدادت النظريات المتعلقة بالمجتمع المدني بعد تجاوز العالم لمرحلة الحرب الباردة التي أفضت إلى توجه العديد من الدول إلى تبني النهج الليبرالي القائم على مفاهيم الديمقراطية ، وهو ما خدم بشكل كبير تشكل المجتمع المدني خصوصا مع توالي الندوات والمؤتمرات العالمية التي تدعم منح الحرية الكافية لنشاط مؤسسات المجتمع المدني و المنظمات المجتمعية خصوصا على مستوى الدول النامية التي كانت في فترات سابقة خاضعة للاستعمار الذي أورثها مشاكل عديد في التسيير وهو ما تطلب منها إيجاد الحلول في إطار إصلاحي و تنموي للنهوض بها ودفع عجلة النمو الاجتماعي و الاقتصادي وهو ما يعطي انطباعا إن المجتمع المدني احد الفضاءات المهمة لممارسة الإصلاحات السياسية والاجتماعية ،وعلى هذا الأساس نجد إن المجتمع المدني يرتبط بالتنمية المحلية من خلال النشاط الممارس من قبل مؤسساته ومنظماته سواء من ناحية المشاركة أو الرقابة على السياسات والبرامج التنموية ، وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى ضبط العناصر الأساسية من مفاهيم وأسس المكونة للمجتمع المدني و كذالك تحليل مفهوم التنمية المحلية بأبعادها المختلفة وهذا في مبحثين منفصلين .

المبحث الأول :مفهوم المجتمع المدني وعناصره

برز مفهوم المجتمع المدني في أوروبا نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر ليتحول بعد ذلك إلى أمريكا الشمالية وفي القرن العشرين تم ربطه بنظريات التغيير الاجتماعي ,خاصة في التسعينيات وذالك إثر تحولات في العالم و قد أعيد طرح المفهوم من جديد حيث كان مصاحبا لحركة اجتماعية تغيرية واسعة ، وعليه سنتعرف في هذا المبحث على أهم المكونات التي يشملها مفهوم المجتمع المدني بداية من التعريف وصولا إلى النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

لم يكن مفهوم المجتمع المدني وليد الصدفة ،ولم يتبلور دفعة واحدة، بل إن ظهور هذا المفهوم وتطوره كان بفضل الإسهامات النظرية لفلاسفة الفكر السياسي عبر العصور، والتي كانت تعكس في واقع الأمر مرحلة أخرى من التعبيرات والاستخدامات .[1]

- تعريف المجتمع المدني من الناحية اللغوية : تجدر الإشارة بداية إلى أن مصطلح المجتمع المدني مصطلح غربي، يلفظ باللغة بالفرنسية (la société civil) لذا لا نجد تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية ، كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتتطور بنشأتها وتطورها و société كلمة لاتينية تعني مجتمع، أما civil فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني cives "و تعني مواطن، و ليست مشتقة من كلمة civilisation كما هو شائع .[2]

---

[1] عزمي بشارة،المجتمع المدني:دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, 1998)، ص29

[2] عبد السلام عبد اللاوي, دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج ، رسالة ماجستير " في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة 2011 -2010), ص16

وما يلاحظ هو أن كلمةcives في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة ، وانما مدني من المدينة أو التمدن،و المدينة تعني المكان الذي يجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام [1]

وفي ما يلي: مجموعة من التعريفات التي صيغت للتعريف بالمجتمع المدني بهدف التوصل إلى أبرز الخصائص المميزة لهذا المفهوم:

يعرفه "حسين توفيق": هو عبارة عن مجموعة الأبنية السياسية, والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى، والتكنولوجية الاجتماعية في المجتمع، ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمد من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفه مستقلة. [2]

و يعرف محمد عابد الجابري المجتمع المدني بأنه "ذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية، ويمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، إنه المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة: البرلمان، والقضاء المستقل، والأحزاب والنقابات والجمعيات.[3]

وجاء تعريف للمجتمع المدني في ندوة المجتمع المدني التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 "على أنه" يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أعراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي,مرجع سابق الذكر,ص16

[2] حسين توفيق، المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،1992) ، ص69.

[3] محمد عابد الجابري," إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي (العدد 167 ، 15يناير 1995) ،ص5

ومنها أغراض ثقافية كما في ذلك اتحادات الكتاب دف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة، والمثقفين والجمعيات الثقافية التي ته ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.[1]

ويعرفه " غرامشي" بأنه "مجموعة من التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي الهيمنة على المجتمع، هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة والنقابة والمدرسة وغيره.[2]

ويعرف أيضا "المجتمع المدني هو مجموع التنظيمات التي تنشط في المجال العام بين الأسرة والدولة باستقلالية عن كل الجهات و التي يؤسسها أعضاء أحرار وفق شروط وأهداف معينة لخدمة مصالح الجماعات و مصالح المجتمع ، و ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام و التسامح و التنافس النزيه و الاختلاف و قبول الرأي الآخر و اللجوء إلى الطرق السلمية ، لحل النزاعات و إفرازات التنوع .[3]

ويعرف المجتمع المدني كذالك :"عبارة عن مجموعة المؤسسات خارج مؤسسات الدولة ،وتتيح للقوى العاملة في مجالات الاقتصاد و الحياة الثقافية و الايديولوجية و السياسية، ان تنظم نفسها بشكل حر ،تستطيع على غراره ان تلعب دورها في التطور الاجتماعي".[4]

من خلال التعريفات التي أوردناها أنفا تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يعتمد بشكل كبير. على مجموعة من المؤسسات التي تشكل محور وفضاء للعمل الاجتماعي

---

[1] خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا2010/1990 ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر03 ، 2010)، ص10

[2] منصور مرقومة، "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية, دفاتر السياسة والقانون" عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي, (كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 03-04نزفمبر 2010)، ص303

[3] سفيان ريملاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية الجزائر الوسطى، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر2010) ، ص17

[4] لينده نصيب,المجتمع المدني :الواقع و التحديات, مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد15، معهد علم الاجتماع ،جامعة عنابة،2006،ص4

بكامل أنواعه فحسب"صامويل هنتغتون" فان تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية، تنظم المشاركة السياسية، بتوسيع المساهمة الشعبية في صنع السياسات العامة والقدرة على معالجة الأزمات في المجتمع عبر تحقيق الديمقراطية ، وتتمثل مؤسساته في مايلي:

- **الأحزاب السياسية:** هناك العديد من المفكرين الذين يستبعدون الأحزاب السياسية من تشكيلة المجتمع المدني، منهم المفكر لاري دايموند، لكن هناك اتجاه أخرمن الباحثين يستندون إلى فكرة أن الأحزاب السياسية تدخل ضمن عناصر المجتمع المدني، نظرا لما تلعبه من أدوار لصنع القرار السياسية، فلم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات الانتخابية ويسعي للوصول إلى نما السلطة فحسب، بل أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، بالإضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية وترقية حقوق الإنسان ، فقد أصبحت الأحزاب السياسية من بين المنظمات الرئيسية في تنمية الرأي العام في التعبير عن رأيه في القضايا الرئيسية، ومنه لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية وبالتالي فان الأحزاب أصبحت أهم آليات للديمقراطية، التي تساهم في تنمية الرأي العام و التعبير عن رأيه في القضايا المصيرية للبلاد، إذا أن وجودها ضرورية لتأكيد المعارضة وتعد احد أهم المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الإنسان وحرياته الفردية .
- **الجمعيات:** تشكل الجمعيات بصفة عامة أثقال كبيرة علي المجتمع المدني في اغلب الدول وذلك لتنوع مجالات تخصصها واهتماماتها وكذا تغطيتها لأغلب الجوانب المتعلقة بحياة الفرد في المجتمع سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وتمثل الوسيلة المثلي للأفراد من اجل الاتحاد والتعاون لتحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة وتساهم أيضا في ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي والرياضي .[1]

[1] عبد الوهاب بن خليف،المدخل إلي علم السياسة،(الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1،2010)،ص 115.

- **المنظمات غير الحكومية:** المنظمات غير الحكومية عبارة عن جمعيات خاصة وتسمي أيضا بمصطلح أخر بالمنظمات الدولية الخاصة ذات الطابع الدولي، وهناك مصطلح شائع و مستعمل من قبل هيئة الأمم المتحدة هو المنظمات غير الحكومية.
- **النقابات المهنية والعمالية:**تشكل النقابة روح المجتمع المدني فهي الإطار المنظم للطبقة العاملة في ضل غياب العمل السياسي المنظم على المستوى الحزبي، حيث تستند في تعيين حدودها إلى المتغيرات المهنية والاقتصادية خاصة في الأنظمة الديمقراطية فقد أخذت النقابات العمالية أهمية بالغة لدى المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والوطنية المهتمة بشؤون العمل وظروفه والتي دعت إلى الاهتمام بالحريات النقابية وحقوق العمال بإعطائها الفرصة في صناعة السياسات العامة باعتبارها شريك اجتماعي واقتصادي مهم، وذلك من خلال الأدوار التي تقوم بها النقابة من خلال الدفاع عن مصالح الأعضاء وحل مشكلاتهم، والدفع بالمهنة إلى مستوى راقي، ورفعمستوى الإدراك والوعي لدى المنخرطين، ورفع المستوى الثقافي للعمال بتوعيتهم حقوقهم وواجباتهم، والمشاركة في الشأن الوطني العام ومناقشة المشروعات السياسية وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[1]

المطلب الثاني :نشأة المجتمع المدني

هناك أكثر من نقطة بداية ،لدراسة مفهوم المجتمع المدني ،ولا يمكننا إهمال عصر النهضة والتنوير ونحن إزاء هذا المفهوم ،إذ يصح اعتبار هذا العصر منطلقا لدراسة مفهوم المجتمع المدني ،حيث اهتم اغلب الدارسين بهذه الحقبة وأصبح تقليدا مهيمنا ،لكن هناك مسارات بحثية أخرى ،وهي بدائل معرفية وتاريخية تعترف بوجود أكثر من بداية للمجتمع المدني في تاريخ الفكر الإنساني وهي متعددة ومختلفة وربما متناقضة".

[1] بن علي خليل، سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية،مجلة أبحاث، العدد 5 ، جامعة الجلفة، الجزائر ،2018 ،ص82

ومن هنا فان خلق مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المصاحبة لم يتم دفعة واحدة ،فقد كان تطور الأحداث يسير ببطء ولكن بثبات نحو علمنة جملة المفاهيم الكبرى التي تؤسس لعلاقة الأفراد ببعضهم البعض وعلاقتهم بالسلطة السياسية .

وتعد مدرسة العقد الاجتماعي من أول المدارس الفكرية التي ظهرت في نهاية القرن السادس عشر ،وتعتبر إسهامات فلاسفتها ،وما ترتب عليها من جدال وخلاف من مصادر التراكم النظري والمعرفي الذي أفادت منه ،بصورة مختلفة نظرية المجتمع المدني.

ويمكننا أن نلخص أهم إسهامات نظرية التعاقد الاجتماعي في التأسيس لمفهوم المجتمع المدني بالتركيز على ثلاثة حدود أو قيم كبرى ،حاولت بكيفية جذرية وضع آفاق التفكير في مسألة السلطة والسياسة ،وفي أنظمة الحكم التي تبنتها الدول الأوربية هذه القيم هي:

– قيمة الفرد المواطن: وهي قيمة عليا مطلقة، لأن حقوق الفرد في الفلسفة والمنظور التعاقدي حقوق مقدسة، خاصة حق الحياة وحرمة الجسد والملكية وحرية التفكير.

– قيمة المجتمع المتضامن: المتميز بقدرة أفراده على الالتزام بالمقتضيات الأخلاقية والقانونية الضرورية لتأسيس الجماعة المدنية .

– قيمة الدولة ذات السيادة: وهي سيادة لا يتم بلوغها إلا إذا اعترف المجتمع بها، واعتبر السلطة والحقوق الناتجة عنها حقوق مشروعة ومقبولة.[1]

لقد ظهر المجتمع المدني ليس كمفهوم بل كممارسة مع بدايات الموجة الثالثة للديمقراطية، التي شهدت انهيار عديد من النظم الشمولية و السلطوية في جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات (البرتغال، اليونان و اسبانيا)، ثم أمريكا اللاتينية في أواخر السبعينيات (الإكوادور، البيرو) ثم جنوب آسيا (تركيا، الفلبين) و أخيرا شرق أوروبا في أواخر الثمانينيات فضلا عن عدد من الدول الأفريقية في أواخر الثمانينيات أيضا، وقد تميزت

[1] عبد الله زبيري، المجتمع المدني في الجزائر بين المضمون التطوعي والغاية السياسية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، المجلد ،6 العدد 2 ،الجزائر، 2021, ص203-204

حركة المجتمع المدني في هذه الظروف و الفترة بالاحتجاجات الواسعة، وشملت عدد من التنظيمات و الاتحادات المختلفة والفئات الاجتماعية المتنوعة مثل المنظمات المهنية والطلابية و جمعيات حقوق الإنسان، و قد تميزت تلك الاحتجاجات بظهور أزمة في علاقة الدولة بالمجتمع.[1]

إن الحديث عن نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، يقتضي منا بداية الحديث ولو في بضع أسطر عن الخلفية التاريخية لنشأة المفهوم، ثم إلى تطور هذا الأخير عبر التاريخ.

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الاغريقى حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها. تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني ، فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعوية هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي، وفى نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل، وفى القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، وفى القرن العشرين طرح غرامشى مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس

[1] محمد خنوش، المجتمع المدني والتنمية السياسية، مجلة المفكر ، العدد 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الجزائر 3, 2016,

الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية ،[1]

إن نشأة المجتمع المدني كانت نتيجة لتراكمات تاريخية و عوامل مختلفة الابعاد محليا ودوليا حيث يلاحظ في هذا الصدد مجموعة من المتغيرات التي ساهمت في بروز المجتمع المدني:

1-التحولات الدولية الجديدة:

بدأت منظمات المجتمع المدني في التحول من نمط تقديم الخدمات الاجتماعية وسد فراغ الحكومة الي لعب دور تنموي اكبر يتمثل في صناعة السياسات العامة و الخاصة وذلك نتيجة للعديد من العوامل أهمها :

- البنك الدولي: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانوا يقفون ضد محاولة أي دور أو شراكة من المنظمات الأهلية في علي سبيل المثال صندوق النقد الدولي والذي أبدى لفترة طويلة موقف رافضة لأي دور للمنظمات غير الحكومية على اعتبار أن القضايا الذي يتناولها تتطلب قدرا من السرية، فقد اضطر أن يغير من موقفه المتعنت، ووضح ذلك في مقابلة مجلس مديري الصندوق مع العديد من المنظمات غير الحكومية لمناقشة مقترحاتهم بغية زيادة شفافية الصندوق.
- الامم المتحدة: لعبت للأمم المتحدة دورة أساسية في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات، فقد شهد هذا العقد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة مثل مؤتمر التنمية في البرازيل عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولي للسكان في القاهرة عام 1994، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية

[1] عبد الغفار شكر ، "نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته واطار التنظمي الحوار المتمدن" العدد13,985/10/2004, تاريخ الزيارة 2021/05/24 ساعة 13: 15، في
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930

الاجتماعية في كوبنهاجن عام ، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين عام 1995، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول عام 1996.

- العولمة: أبرزت العولمة تطورات علي مصطلح العولمة هذا المصطلح أدى ببعض الكتاب إلى التمييز بين مستويات المجتمع المدني على صعيد وطني وصعيد عالمي، حيث بتنا نلحظ من يميز بين مصطلح "المجتمع المدني الوطني" وبين مصطلح "المجتمع المدني العالمي" أدى ظهور مصطلح "المجتمع المدني العالمي" كذلك إلى رفض بعض الكتاب لهذا المصطلح وفضلوا استخدام مصطلحات أخرى، فظهرت مصطلحات مقابلة لمصطلح المجتمع المدني العالمي، مثل مصطلح "المجتمع المدني عبر القومي" أو مصطلح "المجتمع المدني الدولي ".[1]

يتضح من خلال ما سبق أن المجتمع يقوم على أبعاد أساسية هي :

- المجال الإيديولوجي: فهو يتضمن مجموعة من القيم والإيديولوجيات الخاصة بمختلف قوى المجتمع سواءا كانت متوافقة مع إيديولوجية الدولة أم متعارضة معها،
- المجال القانوني: فهو يرتبط بالنظام القانوني للدولة القائم على المساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات و الواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية.
- المجال الاقتصادي : يعتمد على درجة من التطور الاقتصادي و الاجتماعي في ظل نظام اقتصادي يعمل على إشباع حاجات الأفراد بعيدا عن تدخل الدولة، وهو يرتكز أساسا على حرية السوق.

[1] محمد الطيب حمدان ، المجتمع المدني في المساهمة في التنمية وصنع السياسات العامة في الدول النامية مجلة المفكر،المجلد 6،العدد2، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة،ص23

- المجال السياسي: يقوم على أساس حرية التعبير عن الآراء و المصالح لمختلف قوى المجتمع بطريقة سلمية ومنظمة، كما يرتكز على استمداد السلطة من إرادة الشعب من خلال عملية التداول على السلطة .[1]

المطلب الثالث :أسس المجتمع المدني

أولا :أهمية المجتمع المدني

تتضح أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة, وفى هذا الإطار يرى المفكر والمناضل الإيطالي انطونيو جرامشى أن المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة, أي هو مفهوم صراعي وليس شأنا رأسماليا بحتا حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافية السائدة بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها ، مما يمكنه من الضغط عليها والتأثير علي السياسيات العامة للدولة[2].

إن أهمية وجود مؤسسات المجتمع المدني في حياة الفرد والمجتمع تبرز في الدور الفعال الذي تؤديه خدمة وتنمية المجتمع إذ هذا الدور لم يعد مقصورا على بعض المجالات

---

[1] حميطوش يوسف، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المفكر،العدد 12, كلية الحقوق و السياسية ، جامعة بسكرة، دون ستة، ص411-412

[2] عبد لغفار شكر ,مرجع سابق الذكر، ص12

الاجتماعية أو الخيرية بل امتد ليشمل كل مجالات التنمية العمرانية والسياسية والثقافية والتعليمية والبيئية والصحية والقانونية وحماية المستهلكين إذ أصبحت هذه المؤسسات كوسيط بين المواطنين والدولة من أجل معرفة هذه الأخيرة بكل مشاكل و احتياجات ومتطلبات المواطنين فمن هنا يبرز دور المجتمع المدني في إدارة الشأن المحلي من خلال :

- تقديم الخدمات للسكان عن طريق الاهتمام بنشاطات ذات صبغة إنسانية اجتماعية مثل مكافحة الفقر، حماية الطفولة، الحفاظ على البيئة.
- التنمية المحلية ، حيث أن زيادة الحاجات وتعقدها فاق إمكانيات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني تعمل على التكفل بالمشاريع المحلية والمشاركة في مشاريع تقوم بها البلدية..
- غرس روح المواطنة للمساهمة في الشؤون العامة.[1]

إذ الحركة الجمعوية بمثابة مرآة كاشفة عن الواقع المعيشي للمواطنين وتمثل إطار للتشاور والحوار وتقوم بدور في تنفيذ ورقابة القرار ولها دور كبير في مجالات وأنشطة مختلفة، وإذا كان الأمر هكذا فيجب توافر مجموعة من المقومات كوجود حد أدنى من الثقة المتبادلة بين أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني وخلق نوع من التوازن النسبي بينهما ووضع حد معقول من الاتفاق على العمل للمصلحة العامة بنوع من الحوار، والديمقراطية، والشفافية والمحاسبية، وحق كل طرف في الحصول على المعلومات الأساسية لكي تساهم كل الأجهزة المعنية في خدمة وتنمية وتوعية المجتمع ومساهمتها في إقامة مشروعات تنموية له بدلا من وقوفها حجر عثرة في طريقه، فالمجتمع المدني بكل مؤسساته يريد الارتقاء بشخصية الفرد عن طريق الوعي ونشر المعرفة والثقافة العامة ومن ثم تربية الفرد على ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار حر وتعبئة الجهود الفردية والجماعية وترسيخ قيمة حرمة المال

[1] هبة الله كرفالي، المجتمع المدني: عودة المفهوم و فضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي،مجلة الحقيقة العدد41، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة2017

العام والتأثير في السياسات العامة وتعميق فكرة التضامن الاجتماعي ومساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبذولة والحث على توزيع الموارد وتوجيهها وترشيد الإنفاق العام.[1]

ثانيا : مبادئ قيام المجتمع المدني

1. مبدأ القيم الديمقراطية: هناك صلة بين المجتمع المدني والقيم الديمقراطية، فلا وجود لمجتمع مدني خارج إطار لا تتواجد فيه الديمقراطية، التي هي عبارة عن مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته،ونفس الشيء بالنسبة للمجتمع المدني الذي أساسه المعياري عبارة عن مؤسسات ومنظمات للمشاركة الشعبية، بمعنى أن القيم الديمقراطية في المحرك الجوهري لدفع عجلة المجتمع المدني، من خلال عملية التنشئة القائمة على الاحترام وقبول التعددية والاختلاف والتنافس السلمي وتشجيع التعددية الفكرية والثقافية والسياسية، ومنه نجد الأحزاب السياسية تعول كثيرا على الدعم اللامحدود المؤسسات المجتمع المدني لان هذه الأخيرة هي بمثابة الشرايين التي تجري فيه القيم الديمقراطية، هذا يجرنا إلى القول بأنه هناك علاقة وطيدة بين الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، أي أنهدف المجتمع المدني هو الدفاع وحماية مصالح وقيم المواطنين ولن يتأتى هذا إلا بإشاعة القيم والثقافة الديمقراطية
2. مبدأ الثقافة المدنية: لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنمو الديمقراطية وتزدهر في مجتمع تنعدم فيه ثقافة مدنية وسياسية إيجابية مثل الإقرار بمبدأ التداول السلمي على السلطة والتعددية والمشاركة واحترام حقوق الآخرين في التعبير والاختلاف، وجود هذه القيم يدفع بالأفراد إلى الانخراط في.منظمات المجتمع المدني وبالتالي تنشيط مؤسساته وإمداده بالطاقات البشرية والكفاءات الفكرية التي تساهم بدون شك في الرقي بالممارسة الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون .

[1] قاشي علال،دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد5, جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019, ص366

3. مبدأ المواطنة: هناك ارتباط وثيق، خاصة في عصرنا الحالي، بين المواطنة والمجتمع المدني، ونقصد به خضوع كل المواطنين لنفس الحقوق الواجبات، انطلاقا من مبادئ المساواة في الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية، وإزالة كل المميزات الدينية واللغوية والعرقية والجنسية والطبقية في معاملة المواطنين والتي كانت سائدة في العصور القديمة.[1]

ثالثا: وظائف المجتمع المدني

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة مجالات المجتمع كالتعليم، الصحة ، الرعاية الاجتماعية، البيئية...إلى غير ذلك حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية .فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها في الأتي:

1. **التنشئة الاجتماعية والسياسية:** وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة فالانضمام الفرد إلى عضوية الجماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعر بالانتماء إلى الجماعة التي يستمد منها الهوية المستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد

[1] نورالدين حاروش، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني ... البرلمان المدني؟. مجلة المفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسمرة، الجزائر ،دون سنة، ص144

للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة ، وتلك الشروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل.[1]

2. **وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف تمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل و التحديات التي تواجهها و جماعية من القضايا ضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.و مشاكلهم .

3. **تحقيق النظام و الانضباط في المجتمع:** أداة لفرض الرقابة على السلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد و الجماعات اتجاه بعضهم البعض.

4. **تحقيق الديمقراطية:** فهو قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي المدني كما تعد منظمات و جمعيات المجتمع أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة و المشاركة الايجابية التابعة من التطور ليسب التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجماهير التأييد الشعبي.[2]

5. **وظيفة حسم وحل الصراعات:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فان مؤسسات المجتمع المدني تجنب أعضائها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت، وتجنبهم كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس التضامن الجماعي فيما بينهم، وإذا كانت الديمقراطية بالمفهوم الإجرائي لها "هي صفة لإدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية فإن حل المنازعات بين الأعضاء بوسائل الودية داخل مؤسسات المجتمع المدني هو أساس ممارسة الصراع سلميا على مستوى المجتمع بين الطبقات والقوى الاجتماعية والسياسية ."وعندما ينجح الأعضاء في حل

---

[1] سلاف سالمي ,دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية الحزبية الجزائر,مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية فرع دراسات مغاربية ،(كلية الحقوق والعلوم السياسة بسكرة,2009/ 2010),ص46

[2]، مرجع نفسه ص47

منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة الممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بوسائل سلمية .تشمل هذه الخبرة والثقافة الاعتراف بالأخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض، وهكذا تلعب وظيفة حسم وحل الصراعات وديا داخل مؤسسات المجتمع المدني بدور هاما في تهيئة المجتمع لممارسة الديمقراطية السياسية وجوهرها إدارة الصراع والمنافسة بوسائل سلمية[1].

6. **إفراز القيادات الجديدة:** حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني المخزن الذي لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي، وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية.من خلال المسؤوليات التي توكلها له.[2]

7. **وظيفة إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:** من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والأخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، وما يترتب على هذا كله من التأكيد قيم المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات وهذه القيم هي في مجملها قيم ديمقراطية.[3]

8. **التنمية الشاملة:** صحيح أن المجتمع المدني هو أداة هامة في تحقيق الاستقرار إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يحقق التغيير والتطوير. ومنذ فترة قريبة بدأت المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية تؤكد على معنى جديد لها "التنمية المشاركة "على أساس أن تجارب التنمية العديدة قد أصابها الفشل لأنها تم فرضها من جانب الحكومة على

---

[1] سلاف سالمي,مرجع سابق الذكر، ص48

[2] عبد السلام عبد اللاوي ، مرجع سابق الذكر ، ص25

[3] رابح لعروسي,"أفاق و مستقبل المجتمع المدني في الجزائر" ،(مجلة النهضة ,مصر,العدد, 2009),ص199

المحكومين دون إشراكهم فيها، بينما أثبتت حالات أخرى أن مشاركة المستويات الشعبية الدنيا هي ضمان لتحقيق النجاح.[1]

المطلب الرابع : النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني

طرحت الأدبيات الغربية عدة نظريات تهدف إلى تفسير دور المجتمع المدني ومساهمته في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وهذه النظريات التي تفسر لنا الإسهام التنموي لمنظمات المجتمع المدني تطورت في سياق التساؤل عن: لماذا يرتفع تقدير الإسهام التنموي للمجتمع المدني في بعض الدول ويتجه إلى الانخفاض في دول أخرى؟ بعبارة أخرى هذه النظريات تحدد لنا إقترابات لفهم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة من جهة ومن جهة أخرى فهم العلاقة بين الفواعل الثلاثة فيما بينها (الدولة والسوق والمجتمع المدني)، وسيتم التركيز عند تناول هذه النظريات على طبيعة ومدى دور المجتمع المدني

أولا : النظريات الكلاسيكية

1-**نظرية السلم الامتدادي**:نادي بهذه النظرية سيدني ويبSidney wib وهي ترتكز على افتراضات منها:

- أن على كل دولة مسؤولية محددة ينبغي أن تلتزم بها وتعليها من خلال دستورها بحيث تكون هذه المسؤوليات حقوق لا بد من أدائها للشعب جميعا، والا فتكون قد فرطت في حقه؛
- على الدولة أن تحافظ على الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وعلى أساس هذا الحد تتضح مجموعة الخدمات التي يجب على الدولة أن تلتزم بها لشعبها؛

2-**نظرية الأعمدة المتوازنة:** نادى بهذه النظرية جراى بنيامين كيركمان Gray, Benjamin Kirkman، حيث لاحظ أن كثير من الحكومات تتعهد أمام شعوبها بتنفيذ خطط وبرامج تنموية، ثم لا تستطيع أن تفي بعهودها، أو ربما كانت العهود

[1] سلاف سالمي,مرجع سابق الذكر ،ص49

وهمية تتخذها الحكومات كدعاية لها لتحتل عن طريقها بعض مراكز السلطة، ثم لا تستطيع الحكومات أن تفي بعهودها لأسباب مختلفة قد تواجها الحكومات، كالأزمات الاقتصادية والمالية، الحروب الكوارث ... الخ.[1]

لذلك فصاحب هذه النظرية على العكس من سيدني ويب لا يفترض افتراض إلا ما هو واقعي ومعقول وترى هذه النظرية أنه في سعي المجتمع للتحقيق الرفاهية ينبغي وجود شراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدنية. شرط ألا تتكرر الخدمات التي تقدم للناس من كلا الجهتين الحكومة والمجتمع المدني وألا تتعارض مع بعضها البعض، فتستطيع جهود المؤسسات المدنية تقديم الخدمات للناس وتكمل جهود الحكومة، وسميت هذه النظرية بنظرية الأعمدة المتوازنة فهذه الجهود المتوازنة لا تتعارض ولا تتقاطع فيحدث التداخل والتكرار

3- **نظرية إخفاق الدولة واخفاق السوق:** نقطة البداية في هذه النظرية ترتبط بالاقتصاد الرأسمالي، فهناك نواقص ومحددات ترتبط بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية تتمثل في قدرة السوق على توفير سلع عامة للجميع، إلا أن التفاوت في القدرة الشرائية يدفع الحكومة للتدخل وتوفير سلع عامة. وما يحرك هذه النظرية هو إخفاق السوق واخفاق الحكومة في إشباع احتياجات المجتمع المتنوعة خاصة إذا ارتبطت بمجتمع متنوع غير متجانس، فالمجتمع المدني هنا ينشط في مواجهة سوق رأسمالي متوحش وحكومة لا توفر السلع والخدمات العامة لمواجهة الاحتياجات وهنا يتوجه المجتمع المدني بمنظماته غير ربحية نحو إشباع الحاجات.

4-**نظرية الثقة:** نظرية الثقة تركز على بعد يرتبط بتنامي المسؤولية المجتمعية، فالقطاع الخاص الهادف للربح يوفر السلع والخدمات بأسعار مرتفعة، وتلك التي تتوافر بأسعار معقولة قد لا يثق المجتمع أو قطاعات منه في جودتها ونوعيتها، ويحدث نفس الشك أو عدم اليقين في خدمات القطاع الحكومي" المدارس والمستشفيات

[1] ممدوح سالم , المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح ، (مصر : المنظمة العربية لحقوق الإنسان ,ط1, 2004) ،ص22

الحكومية مثلا" ويحدث إقبال مجتمعي على سلع وخدمات يقدمها قطاع المجتمع المدني باعتباره غير هادف للربح، وإن حقق فوائد فهو يمول ويطور بها الخدمات التي يقدمها .فالمسؤولية المجتمعية في نظرية الثقة تدفع إلى تطوير المجتمع المدني وتكتسب ثقة المواطن مما يؤثر إيجابا على قطاع المجتمع المدني.[1]

5-**نظرية دولة الرفاه:** اتجهت أغلب دول العالم عقب الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، تحت تأثير إسهامات كينز الاقتصادية إلى الدعوة إلى تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنقاذ النظام الرأسمالي، ونتج عن هذا التدخل نشوء ما أصطلح عليه دولة الرفاهية الاجتماعية، إذ تحملت الدولة عبء تقديم خدمات اجتماعية متعددة .هذا الوضع قلل من اتساع وزيادة منظمات المجتمع المدني في تلك الفترة، على اعتبار أن دولة الرفاه هي المسيطر والقائم على تقديم الخدمات الأفراد الشعب، فكلما حققت دولة الرفاه الحاجات الأساسية للشعب كلما تقلص حجم وعدد منظمات المجتمع المدني لأن الدولة تحل محله.

وعموما يمكن القول أن الملاحظ عن هذه النظريات الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة تفسير دور المجتمع المدني ارتبطت بالفرضيات السائدة عن هيمنة الدولة وهيمنت آليات السوق، في وقت كان فيه الأدب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي متجاهلا إلى حد ما ظاهرة المجتمع المدني ومدى قدرته وشرعيته في تحقيق التنمية، لذا فأغلب النظريات السابقة اعتبرت دور منظمات المجتمع المدني دورا تكميليا في معالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها[2] .

---

[1] ممدوح سالم,مرجع سابق الذكر,ص23

[2] مرتضى منصور الجبالي,الشرائح الاجتماعية التقليدية للمجتمع المدني, (لبنان: دار التضامن للطباعة والنشر، ط2, 2015),ص68

ثانيا : المقاربات الحديثة:

شهدت التسعينيات من القرن العشرين، ومنذ لحظة سقوط الإتحاد السوفياتي وتفتت القوميات في شرق أوربا، ومع زحف العولمة وهيمنتها في مجالاتها المختلفة سواء السياسية الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان أو الاقتصادية تحرير قوى السوق وانكسار الحدود أمام الرأسمالية العالمية أو في مظاهرها التكنولوجية وما صاحبه من ثورة المعلومات والاتصالات . إن هذه التحولات والتغيرات في النظام الدولي التي اتسمت بالعمق وسرعة الوتيرة لم تقتصر فقط على سقوط الإتحاد السوفياتي ولكنها امتدت إلى سقوط بعض النماذج القديمة Paradigmeفي العلاقات الدولية والسياسة المقارنة وعلم الاقتصاد والاجتماع... وغيرها. وقد أدى ذلك إلى تصاعد تدرجي لحركة نقدية جديدة تسعى إلى تجديد الفكر ومحاولة التأصيل النظري والمنهجي للظواهر الاجتماعية والسياسية، من خلال إقترابات جديدة اتسمت فيما يخص المجتمع المدني بما يلي:

- المراجعة للأفكار والنظريات السائدة الديمقراطية: الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية والتأكيد على أن المجتمع المدني هو الموقع للنشاط الديمقراطي؛
- التركيز على الفاعلين الجدد (الدولة، السوق، والمجتمع المدني): على المستويات الوطنية والعالمية وتحليل عمليات التفاعل بينهم؛

1-**اقتراب الشراكة:** طرح مفهوم الشراكة في التسعينيات من القرن العشرين في الخطاب العالمي للأمم المتحدة وتواتر طرحه في العديد من المؤتمرات والندوات والأعمال الأكاديمية، مثل مؤتمر البيئة في البرازيل 1992، مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني 1996)، وطرح مفهوم الشراكة بشكل قوي وفعال في إعلان الأمم المتحدة لوثيقة الأهداف الإنمائية للألفية .[1]

[1] مرتضى منصور الجبالي,مرجع سابق الذكر,ص69

2-عموما على المستوى الدولي قاد العاملون في أوساط التنمية جهود وضع الإطار المؤسسي للشراكة بوصفها آلية لا غنى عنها في السعي لتحقيق التنمية الإنسانية، وقد بينت الأهداف الإنمائية للألفية على فرضية الشراكة الفعالة بوصفها المحرك الرئيسي، وتختلف الشراكات من أجل التنمية باختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. وتشمل أنواع الشراكات التي تهدف إلى تعزيز تمويل التنمية من خلال التعاون مثلا بين المانحين منظمات المجتمع المدني و تعزيز مستويات الإدارة الوطنية والمحلية على سبيل التنمية التشاركية بين مختلف الفواعل الاجتماعية .ما يفسر لنا طرح مقاربة الشراكة هو أن العمل التنموي قد ينطوي على كثير من التحديات، خاصة بعد فشل الحكومات في تحقيق التنمية، مما فتح المجال أمام مختلف أمام المجتمع المدني بصفته شريكا إنمائيا على جميع مستويات أي سياسية أو برنامج إنمائي. لذا استمرت علاقات التعاون في الاتساع والنمو وتحقق هذا التطور في مختلف أطياف التعاون المتواصل الذي يشمل: الإفصاح عن المعلومات، حوار السياسات .والمشاورات بشأن الاستراتيجيات والتعاون على مستوى العمليات والشراكات المؤسسية، وفي ظل هذه الممارسات يمكن اعتبار منظمات المجتمع المدني شريكا إنمائيا فاعلا.[1]

3-**مقاربة الحوكمة:** فكرة البحث في نظم الحكم وصلاحيته هي فكرة قديمة قدم ظهور السلطة السياسية، وقد اختلف المفكرون والمنظرون في النظر لهذه النظم والمبادئ التي تقوم عليها باختلاف سياق كل عصر، وجاء مفهوم الحوكمةGouvernance كمفهوم معاصر صاغته المؤسسات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين، وقد تصاعد الاهتمام بهذا منذ أن بادر البنك الدولي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي بطرح المصطلح كمفهوم جديد يتجاوز حدود الحكومة إلى الأطر المؤسسية التي تدار شؤون المجتمع والسياسات العامة من خلالها، وقد ساهم في بلورة مفهوم

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي. المجتمع المدني و التنمية السياسية دراسة في الإصلاحات حديث في العالم العربي،(الأردن مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ,ط1, ,2012) ،ص56

الحوكمة المنظمات الدولية التي تدعم سياسات وبرامج التنمية، وعلى رأسها منظمات الأمم المتحدة، وكذلك العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن المؤسسات الأكاديمية والأكاديميين يعود الفضل في بروز مصطلح الحوكمة إلى عالم إدارة الأعمال وتسيير المؤسسات والشركات ومختلف الإسهامات في تطوير هذا المجال ابتداءا من سنوات الثلاثيات، خصوصا أعمال رونالد غاوس حول طبيعة الشركة 1937 ،, حيث يشير مفهوم الحوكمة وفق غاوس: "إلى الأجهزة المكونة من طرف الشركة للوصول إلى تنسيق داخلي فعال يمكن الشركة من تنمية وتطوير شبكاتها"[1]، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم حوكمة الشركات الذي طور بالأساس في السياق الأمريكي سنوات السبعينيات والثمانينيات من طرف المختصين في الاقتصاد النيوماركسي. ومؤخرا، تم استخدام هذا المصطلح ضمن مجموعة من السياسات الإصلاحية التي أقرتها المؤسسات المانحة مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ودول الغرب لحث الدول النامية ودول شرق أوربا العمل إصلاحات سياسية واقتصادية.

وتتمثل أهم العوامل التي ساهمت في التبني الواسع لمفهوم الحوكمة فشل نموذج قيادة دولة ما بعد الاستعمار للتنمية من أعلى، فدولة ما بعد الاستعمار تحملت مسؤولية تنمية مجتمعاتها وترتب عن هذا الفشل عجز الدولة عن تحقيق المتطلبات المجتمعية، مما دفع مؤسسات التنمية الدولية إلى طرح مقاربة جديدة للتنمية تهتم بالجوانب السياسية والمؤسساتية، فقد أرجع خبراء المؤسسات الدولية السبب في عدم نجاح النماذج التنموية، وسياسات الإصلاح والتعديل الهيكلي في الدول النامية إلى الفشل في تنفيذ السياسات نفسها .وعند التطرق إلى ماذا يقصد بالحوكمة نجد أن هذا المفهوم يتفاوت بتفاوت الجهات التي تناولته بالتحليل فهناك اختلاف كبير في مداخل تناوله في الأدبيات التي عالجته، وفي محاولات القياس التي حاولت رصده، فيختلف تناوله في أدبيات دراسات علم السياسية، وبين ميدان

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي ، مرجع سابق الذكر، ص57

الاقتصاد المؤسسي، وبين ميدان الإدارة العامة وبين ميدان إدارة الأعمال. فوفقا للأمم المتحدة تشير الحوكمة إلى درجة شفافية مؤسسات وعمليات الدولة وأشارت الأمم المتحدة إلى أن الحوكمة الجيدة تحفز على المساواة، المشاركة، التعددية والشفافية، المساءلة وسيادة القانون في إطار يتميز بالكفاءة والفعالية الاستمرارية.[1]

ركزت المقاربات الحديثة على دور المجتمع المدني من منطلق مدخل سياسي إذ ركزت هذه المقاربات على طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والفواعل الأخرى، فكل من مقاربة الشراكة، الحوكمة، تفسر أن دور المجتمع المدني يتم في إطار قواعد من اللعبة السياسية الديمقراطية، وهو نشاط لا يحقق الضرر بالفواعل بقدر ما يحقق استقرار الحكومة والتقدم والازدهار .مما سبق يتضح أن الهدف الرئيسي للحوكمة هو محاولة تجاوز معوقات الحكم وخلق ديناميكيات تفاعلية جديدة بين الدولة والمجتمع لفهم الفعل العمومي وتفسيره ورسم الحدود النظرية والمنهجية له، وكذا توضيح أبعاده وخلق نموذج من الحكم التشاركي الذي يشير إلى مجموعة من الأنشطة تسمح بإنتاج أفعال مترابطة (أنشطة التنسيق، التعاون، الإتصال، ...) والقدرة على إنتاج التماسك التكامل الإندماج. إذن فالحوكمة ليست تطبيقا بسيطا بل هي عملية تقوم على التعاون والتساند بين مختلف الفواعل الاجتماعية مما يشجع على تمكين المواطنين بحيث يمكنهم المشاركة في صنع القرارات العامة التي تهمهم[2].

المبحث الثاني : تحليل مفهوم التنمية المحلية وأبعادها

موضوع التنمية المحلية يحتل مركزا مهما بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية و برامج المنظمات الدولية و الإقليمية و الحركات الاجتماعية ، حيث أنها عملية يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف و الركود إلى وضع التقدم

[1] نايف العكش محمد لْحمد، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (الأردن: دار الجامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص22

[2] نايف العكش محمد احمد، مرجع نفسه ، ص 23

والقوة و السير في طريق النمو و تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين لجهودهم الذاتية و بمساعدة الهيئات الحكومية.

المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية

إن التنمية من خلال قواميس اللغة العربية تعني التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما مثلا : في وقت معين ، و هناك عدة مصطلحات لصيقة بالتنمية يجب التفريق بينها التفرقة بين النمو و التنمية ، فإن النمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالنسبة السابقة و يتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج و تفاعله في نطاق العملية الإنتاجية فنمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أفضل . فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي و الطبيعي دون تدخل معتمد من قبل الفرد و المجتمع . أما تنمية الشيء تعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي أن فيه عنصر التعدد و الفعالية ، إذا فالتنمية هي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة و بالتالي فإن عملية التنمية تشتمل على النمو و التغيير[1].

- تعرف التنمية المحلية: "هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، ولكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني.[2]
- كما تعرف بأنها "عملية التغيير التي يتم سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك بإقناع المواطنين المحليين من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستقلال الموارد المحلية وبالمشاركة والاستفادة من الدعم المادي

[1] سلاوي يوسف ,مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري ،(رسالة دكتوراه,في الحقوق فرع القانون العام ,كلية الحقوق جامعة الجزائر,2017/ 2018)ص12

[2] نائل عبد الحفيظ العوكة، "إدارة التنمية: أسس – النظريات – التطبيقات المحلية" (عمان : دار زجرات للنشر والتوزيع د.ط، 2009 ،)ص 155

والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة بكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة.[1]

- وتعرف أيضا على أنها : "التنمية المحلية هي التعبير عن التضامن المحلي الذي يخلق علاقات اجتماعية جديدة ، تظهر في إرادة سكان جهة (إقليم) صغيرة في تثمين الثروات المحلية التي تعتبر كباعث لخلق التنمية و بالتالي فإن الكاتب يركز على ظاهرتين هما : التضامن و إرادة الشعب.[2]

- تعريف هيئة الأمم المتحدة: التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة و الهيئات الرسمية لتحسين الأوضاع في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع.[3]

- تعريف الاتحاد الأوروبي " التنمية المحلية هي عبارة إستراتيجية أصلها محلي للتكفل بالمشاكل (الانشغالات) المحلية، من خلال مبادرات محلية تمتلك المساندة و الموارد المالية و الفنية و البشرية اللازمة.[4]"

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن للتنمية المحلية مقومات يستند إليها في تجسيدها و أهداف تسعى لها أيضا وهذا على النحو الآتي:

- مقومات التنمية المحلية:

1-المقومات المالية: تتطلب التنمية المحلية موارد مالية ذاتية كافية التحقيق واجبها وأهدافها بتوفير الخدمات للمواطنين، ووجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال عن طريق التخطيط المالي الجيد والدقة والوضوح في الميزانية .

---

[1] بوتاتة عبد الحق , العايب عبد الهادي ، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية ,جامعة بومرداس 2016/2015) ص33

[2] سلاوي يوسف،مرجع سابق الذكر ، ص 25

[3] سلاوي يوسف,مرجع نفسه ، ص12

[4] بوتاتة عبد الحق,مرجع نفسه، ص56

2-المقومات البشرية : لأن العنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المالية أفضل استخدام الإقامة المشاريع والذي يقوم بتنفيذها ومتابعتها، وحل المشاكل التي تقابله في ذلك، لذلك يجب تحفيز العنصر البشري، وإشراكه في اتخاذ القرارات .

3-المقومات التنظيمية: هي النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات محلية لامركزية مستقلة لها شخصية معنوية مع بقائها خاضعة نوعا ما لرقابة الإدارة المركزية.

- أهداف التنمية المحلية:

- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية.
- جذب الصناعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة المناطق المجتمعات المحلية بتوفير جميع التسهيلات لتطويرها وتوفير مناصب العمل لسكانها.
- الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع..[1]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية

تشغل قضية التنمية على مستوى «المجتمعات المحلية» (Local Communities) موقعا مهمة في أبحاث العلوم الاجتماعية، وإن لم يكن متناسبة أهمية هذه القضية نفسها. ويتضح ذلك من خلال استعراض تطور نظرية التنمية» خلال نصف القرن الماضي، على العموم.

[1] وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة، الجزائر، دون سنة، ص10

في البداية، عقب الحرب العالمية الثانية (1945)، أحتكرت التفكير في قضية التنمية الاقتصادية تلك التيارات الفكرية المستمدة من علم الاقتصاد السياسي بفرعيه الرأسمالي والاشتراكي.[1]

على الجانب الاشتراكي، مثلت النظرية الماركسية، في صورتها الماركسية – اللينينية ، الينبوع الأول الذي استقى منه التفكير التنموي (الاشتراكي) مضامينه الفكرية. وقد تم إثراء هذه المضامين على جبهتين تتمثلان في كل من التجربة السوفياتية والصينية، إلى جانب اجتهادات قوية، على الصعيدين الفلسفي و الاقتصادي، لعدد من المار كسيين، وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما : هنري لو فيفر، وجورج لوكاش، غارودي، والثوار، على الصعيد الفلسفي، و كل من إرنست ماندل، وشارل بتلهايم، وموريسدوب، وبول سويزي، وبول باران، على صعيد الفكر الاقتصادي.

و كانت عملية التنمية في الإطار العريض للفكر الاشتراكي – الماركسي، باعتبارها تنمية اقتصادية في قوتها الدافعة، تقوم على مفهوم التحول الهيكلي» من خلال محورية القطاع الصناعي، والتعميق الصناعي – التكنولوجي، انطلاقا من مفهوم «تكرار الإنتاج الموسع».

وبالتالي الدور الأساسي لعملية تراكم رأس المال، وتعظيم الادخار، وتوسع نطاق الاستثمارات المنتجة. أما آلية تحقيق التنمية بهذا المعنى، فهي التخطيط القومي الشامل، ذو الطابع المركزي الذي يستخدم «الخطة» كأداة تكاملية ملزمة، لتحقيق أهداف التحول الهيكلي التصنيعي، وما يرتبط به من سباق اجتماعي، في ظل الملكية العامة، أو السيطرة العامة، على أدوات الإنتاج وجعل قطاع الدولة قطاع ملكية جماعية وتعاونيات.

ورغم الاختلاف بين سياق الخبرة السوفياتية القائم على المفهوم المدني الحضري، وفق مسار التحديث الذي ترعاه الدولة، وسياق الخبرة الصينية القائم على دور محوري للأرياف

[1] محمد عبد الشفيع عيسى, مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها في التنمية المحلية (مقال في مجلة المعهد القومي للتخطيط بالقاهرة ,د ع,2012)، ص123

والمزارع الجماعية، وعلى قدر من اللامركزية في تطبيق الخطط التنموية إلا أنه يظل من الصحيح أنه لم يتم في الحالين إدماج البعد الاجتماعي المحلي و التنمية المحلية بعمقه الكامل في عملية التخطيط و منظومة القوى الإنتاجية بشكل عام.[1]

هذا كله عن الفكر الاشتراكي، أما في ما يتعلق بالفكر الاقتصادي الرأسمالي، فقد ترك بصماته القوية على نظرية التنمية الناشئة من خلال مفهومين لا يزال لهما دورهما الظاهر حتى الآن، على الرغم من التطورات الجذرية في مسار التكوين الفكري لتلك النظرية، وهما:

المطابقة، بدرجات متفاوتة، بين «النمو والتنمية». من جهة أولى و اعتبار مسار التطور الأوروبي والغربي عموما، هو المسار « الطبيعي، و «الأمثل» الذي ينبغي أن تمر به البلدان الساعية إلى التنمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في ما يطلق عليه « مسار التطور الخطي، عبر الترادف بين التنمية والتحديث. وتم التعبير عن المفهوم الأول من خلال الرافدين المختلفين للفكر الاقتصادي الرأسمالي عقب الحرب، وهما التيار الكينزي، وبالأحرى ما بعد الكينزي ،أو تيار أتباع كينز، ثم التيار التقليدي المحدث ،تيار الكلاسيكيين الجدد (النيو كلاسيك). علما بأنه جرت محاولة للتوفيق بين التيارين في السبعينيات والثمانينيات من خلال الصيغة المسماة "التركيب الكلاسيكي الجديد".

أما المفهوم الثاني، فقد عبرت عنه «نظرية» مراحل النمو، التي قدمها والت ويتمان روستو. وتبلورت مفاهيم عنقودية متنوعة حول النمو والتنمية و مراحل النمو قام بها أعلام الفكر الاقتصادي الغربي، خاصة الأمريكي، على أيدي أعلام من طراز : آرثر ، و كندل برغر، وجون كينيث غالبريث.

وقد قدر للفكر النيو كلاسيكي والكينزي، في ما بعد، خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أن يولد نظريات وروافد نظرية كبرى، كان لها إسهامها الوافر في ما بعد في محاولة الدمج الأكاديمي للبعد المحلي والإقليمي في عملية النمو والتنمية، في الإطار العام

[1] محمد عبد الشفيع عيسى,مرجع سابق الذكر,ص129

للفكر الرأسمالي القائم على آليات السوق و قوة دفع الشركات. وسوف نستعرضها تفصيلا في ما بعد.[1]

وعودة إلى المسار التاريخي، نلاحظ في الستينيات من القرن المنصرم، محاولة كبيرة البناء نسيج متكامل لنظرية تنموية، قائمة على ثلاث دعائم، متأثرة بمناهج التفكير الاشتراكي، المدفوع بمفاهيم الفائض الاقتصادي و التراكم والتصنيع ، والفكر الكينزي القائم على التنمية المدفوعة بجانب الطلب، ولو الطلب المستحث، أو «المخلق» محلية، عبر تصنيع بدائل المستوردات وتلك الدعائم الثلاث هي : التحول الهيكلي باتجاه بناء اقتصاد صناعي، و«الدفعة الاستثمارية القوية، انطلاقا من رافدين مختلفين، هما: موريسدوب، وروز نشتاين رودان، وأخيرا فكرة « التنمية المتوازنة» القطاعات اقتصادية متضافرة التي تبناها الاقتصادي السويدي الكبير نير كسه، وذلك مقابل فكرة « التنمية غير المتوازنة»، انطلاقا من القطاع القائد أو الرائد للمسيرة التنموية (هانسن).[2]

إن هذا البناء الكلاسيكي الضخم لنظرية التنمية الجديدة، وبتعبير أدق : دعائم الصرح الجديد، متانته وإبداعيته، سيطر عليه الطابع التعميمي للكيان المجتمعي، وطغى عليه البعد الاقتصادية على المحور المركزي»، فلم يكن ثمة دور يذكر للقوى الاجتماعية ولحركيتها الخاصة على المستويات اللامركزية والمحلية. وفي ما بعد نما فرع جديد للشجرة الفكرية التنموية من جانبين: الجانب الأول هو ما يمكن أن نطلق عليه «فكر النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي نبت بغزارة من حول الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد منذ أواسط السبعينيات إلى أوائل الثمانينيات. وأبرز المفاهيم الجديدة على هذا الجانب هي:

الحاجات الأساسية و إشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية ،كمحور بديل للعملية التنموية، يقف شامخا في مواجهة المفهوم الاشتراكي الكينزي الذي ثبتت عدم كفاية مفاهيمه

[1] اسليماني محمد,بايزيد علي, أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية, (مجلة الاقتصاد و التنمية ,العدد3 , جامعة المدية ,2015),ص47

[2] اسليماني محمد,بايزيد علي,مرجع نفسه,ص49

«الاقتصادية المحضة» تقريبا، واللامركزية، والتخطيطية المتعالية على الجماعات الاجتماعية، ثم: الاعتماد على الذات ،والمستويات، وأخير: التكنولوجيا الملائمة بتشكيلة متنوعة تتكون من تكنولوجيا أجنبية يجري نقلها وتطويعها، وتكنولوجيا داخلية يجري إبداعها و ابتكارها، و تكنولوجيات تقليدية والمحلية» يجري إيقاظها من غفوتها و تجديدها في سياق تراثي حضاري ديناميكي.[1]

حينئذ برز طراز جديد من البحاثة والمفكرين داعين إلى إعادة تشكيل النظام العالمي» من أمثال يانتنبرغن، و محبوب الحق، وإبراهيم حلمي عبد الرحمن. وبرز دور الجماعة والجماعات الاجتماعية المحلية والقروية، والهيئات العاملة على المستويات اللامركزية ، التحديد «الحاجات» والاعتماد على الذات، وبناء خلطة التكنولوجيات . أما الجانب الثاني للفكر الجديد في السبعينيات والثمانينيات . فهو فكر العالم الثالث الذي قاده رواد مدرسة التبعية.[2]

في الثمانينيات والتسعينيات برزت عناقيد فكرية تواجه تبعات التعثر الذي كانت تواجهه قوى الاشتراكية، ودعاة إقامة نظام عالمي جديد، وأنصار «مقاومة التبعية»، ورواد نماذج التنمية الوطنية القائمة على الاتجاهات «الشعبوية»، وعلى التصنيع » و « الإحلال محل الواردات» . و كانت تجارب التنمية الجديدة السريعة على أساس «التوجه التصديري» في شرق آسيا والشرق الأقصى قد أخذت تؤتي أكلها، بينما غرقت البلاد النامية الأخرى) في جب الركود، وفي مصيدة الديون، وتقدم صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي و كيلين ومندوبين عن النظام الرأسمالي العالمي الذي استرد عافيته بعد أزمة «التضخم لركودي» في السبعينيات، وأخذ في مصارعة المعسكر السوفياتي في معركة حتى الرمق الأخير، انتهت بسقوط الاتحاد السوفياتي نفسه في مطلع التسعينيات. حينئذ قامت الدول الرأسمالية

---

[1] بن ناصر يوسف,معطيات جديدة في التنمية المحلية, (المجلة الجزائرية للعلوم القانونية, والاقتصادية والسياسية الجزائر,عدد3، 1995) ,ص12

[2] سنونسي خنيش, إدارة التنمية المحلية المفهوم الأبعاد والمجال, (الملتقى الوطني حول تحديات الادارة المحلية الواقع والآفاق ,كلية الحقوق و الغلوم السياسية ,جامعة الجلفة ,2010),ص3

الصناعية المتقدة تعالج أزماتها بدواء جديد، هو نشر لواء العولمة و تحرير الأسواق الدولية من جهة أولى، والتركيز على بناء القدرة التنافسية القومية » على المستوى الوطني من جهة ثانية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال ولاية كلينتون.[1] وحينئذ أيضا نهضت «الشركات العابرة الجنسيات، التي أصبحت من دعاة التنافسية الجديدة وطنية وعالمية، واستثمرت في التكنولوجيا داخلية ، تكنولوجيا «الهايتك»، و مدت مظلتها لنقل الصناعات الأقل تطورا– نسبية – من الناحية التكنولوجية، وخاصة إلى شرق آسيا والصين. وعلى جناحين من قوة الدول الصناعية وعافية الشركات العالمية، مضت المنظمات الدولية، قديمها (الصندوق والبنك)، وجدديها منظمة التجارة العالمية، تعالج الديون وتعيد هيكلة الاقتصاديات الراكدة والناشئة ببرامج «التكيف الهيكلي في جو ملبد من عواصف الحروب الأهلية والغزوات الأجنبية، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وغرب آسيا و شطر من أمريكا الوسطى والجنوبية. وحينئذ لم تعد قضية التنمية هي الأساس، ولكن تحقيق قدر من التقدم على طريق مكافحة الفقر و التنمية البشرية، وهنا أثيرت أدوار الجماعات المحلية في هذين الميدانين بالتحديد، في إطار العولمة .

في مواجهة كل ذلك، برزت في مطلع الألفية الجديدة نقائض العولمة من خلال حركات مناهضة العولمة»، والبحث عن «البدائل»، وظهرت قوة المنظمات غير الحكومية، عالمية وقطرية، كهيئات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، وانطلق الناشطون مستخدمين أدوات الإنترنت، كقوة دعم، للتحرك ، وخاصة من أجل تنمية المجمعات المحلية. وقد توفرت أدبيات غزيرة من جراء هذا التحرك النشيط.[2]

---

[1] موسى رحماني واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية , (الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية,جامعة باتنة),ص8

[2] الأخضر أبو العلا عزي, التنمية المحلية والحكم الراشد, (مجلة العلوم الإنسانية عدد 59 بتاريخ 13 / 2005/08) في: http://www.freemediawatch.org

المطلب الثالث : متطلبات تحقيق التنمية المحلية

أولا : أسس التنمية المحلية

1-اهمية التنمية المحلية :

لا تكمن أهمية التنمية المحلية في إشباع الجانب المادي للإنسان فقط ، بل في مفهومها الشامل هي أوسع من ذلك حيث تمتد الى ضمان الحياة الكريمة للإنسان وإخراجه من معاناة الماضي بكل أشكاله وضمان حياة يشعر فيها بالاطمئنان الكامل و يكون فيها علاقات سليمة على أسس تختلف في شكلها و مضمونها عن العلاقات السابقة.

و تنطلق أهمية التنمية المحلية في إشراك المجتمع المحلي في التغيير، و من خلال المجتمع ذاته يمكن الوصول إلى تغيير اتجاه الأفراد و الجماعات دون تعب ، و بهذه الكيفية يمكن تحقيق المشاريع و تكوين القادة المحليين و تدريبهم على العمل الجماعي في قيادة الجماهير و القدرة على التنظيم و التسيير ، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة التنمية المحلية و يمكن حصر أهمية التنمية المحلية في ما يلي:

- تعمل التنمية المحلية على خلق الرأي العام الذي يؤمن بعمليات التحول و التغيير.
- العمل على أن يكون جزء من تلك النشاطات الإنسانية اليومية من خلال الشعور الجماعي الذي يسيطر على العقول و السلوك و الأفعال مما يضمن لها النجاح.
- تعمل على صهر المجتمعات المحلية و تحويلها إلى حالة من التماسك و الترابط لكي يسهل نموها بشكل مترابط.
- العمل على خلق المشاعر الوجدانية و تأسيس الروابط بين عدد من المشاريع والجماعات المحلية و خلق روح جديدة في العلاقات الإنتاجية و مرافق الخدمات الأخرى[1].

[1] عبد الحميد بوقصاص ، التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع و الأهداف ، (، مجلة التواصل ، عدد 3، الجزائر جامعة عنابة 2000)، ص64

2- دور العنصر البشري في تحقيق التنمية المحلية :

المجتمع المحلي ليس من السهل تعريف مجتمع محلي، لأنه يحتوي مفاهيم تندرج خلالها عناصر عديدة، جغرافية، تاريخية، ثقافية، إدارية، اقتصادية و اجتماعية، و إن المفهوم المحلي يرتكز على مفهوم الأقاليم الذي يعتمد على عدة عناصر:

- العنصر الجغرافي: يعني أي منطقة محددة جغرافيا بجبال ووديان و غيرها
- عنصر الهوية أو الانتماء : إنه مفهوم معقد و متشعب قد يأخذ عدة اعتبارات كالدين اللغة،التاريخ،العادات، و التقاليد، و له أبعاد خطيرة قد تؤدي إلى صراعات و حروب و مطالبات بالحكم الذاتي و بالاستقلال و تقسيم البلد.
- عنصر إداري: يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول و الحكومات

و يمكن أن نعرف مجتمع محلي على انه تجمع منظم في إقليم طبيعي و تاريخي مكون من قيم و أشخاص و هيئات و مؤسسات ، نشاطات و موارد ، و يمكن أن نضيف ترابط اقتصادي و اجتماعي ، فالمجتمع المحلي قادر على أن يحول أهدافه الخاصة إلى مشاريع خاصة به تفرقه على المستوى الجهوي و الوطني و التجمعات الأخرى.[1]

من خلال ما سبق يتضح أن عناصر التنمية المحلية تدل على انه هنالك مستويات محددة يتم فيها ممارسة هذا المفهوم وهي على النحو الآتي:

1. المستوى البلدي: إن البلدية تعتبر الهيئة الإقليمية القاعدية للدولة لأنه على المستوى البلدي يمكن حصر جميع حاجات السكان في شتى ميادين حياتهم اليومية بغية السعي في الاستجابة لمطالباتهم حسب ما تسمح به القدرات المتوفرة في إقليم البلدية

[1] عزيز محمد الطاهر, آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر ،(رسالة ماجستير في الحقوق, كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة ورقلة, 2011) ص56

2. المستوى الولائي :إن الولاية تعتبر الهيئة الإقليمية الثانية بعد البلدية و تأتي في الدرجة الثانية من حيث مدى قربها من السكان و تضل همزة وصل بين المراكز والبلدية.

3. السلطة المحلية: المستوى المحلي يتميز أيضا بوجود سلطات محلية هي عبارة عن سلطات سياسية مسؤولة أمام الشعب و منتخبة من قبله سلطات مؤطرة من قبل مستويات سياسية عليا .

4. البعد البشري : يعتبر عنصر أساسي لوجود المجتمع المحلي، فهو بمثابة نواة لهذا الأخير، إذا من غير المعقول تصور مجموعة محلية ذات نطاق مكاني معين لا يوجد بها أفراد ، و عليه فلا شك أن أصل وجود مجتمع محلي مرتبط بتواجد مجموعة أفراد تربط بينهم علاقات اجتماعية تأخذ في الغالب طابعا تكامليا.[1]

3-مجالات التنمية المحلية :

للتنمية المحلية عدة مجالات من أهمها :

1-التنمية الاجتماعية: هدفها تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد الإقليم مثل الصحة والتعليم، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار بكل شفافية .

2-التنمية الاقتصادية: هي عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي.

3-التنمية السياسية: هي تحقيق استقرار النظام السياسي والذي يتم بالمشاركة الشعبية المتمثلة في حق المواطنين في اختيار ممثليهم لتولي السلطة باختيار أعضاء البرلمان والمجالس الشعبية البلدية أو الولائية.

[1] عزيز محمد الطاهر, مرجع سابق الذكر، ص57

4-التنمية الإدارية: والتي تتحقق بتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهاراتها وقدراتها على حل المشاكل وتطوير سلوكها بما يناسب تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

أما بالنسبة لمراحل التنمية المحلية فهنالك من يرى أنها تتلخص في ما يلي:

- القيام بحصر شامل لجميع أنواع المتطلبات المحلية المباشرة و غير المباشرة و التي تتطلب توفيرها للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع المحلي؛
- تحديد أولويات الخطة و مستوياتها التي يجب أن تستهدف الوصول إليها لكل نوع من أنواع الخدمات المتعددة كالتعليم ، الصحة ، السكن؛
- القيام بحصر الخدمات الحالية و مدى توزيعها على المناطق المختلفة للإقليم؛
- تحديد الزيادة اللازمة ل كل نوع من أنواع الخدمات للوصول إلى المستوى المطلوب مع مراعاة عدالة توزيع الخدمات بين سكان الإقليم؛
- إعداد الفنيين و البرامج و النظم الإدارية اللازمة لعمليات الإنشاءات للتجهيزات العمرانية؛
- الارتقاء بمستوى الخدمات الحالية و المحلية حتى تصل إلى أقصى كفاءة لها بأقل نفقة؛
- القيام بالتنسيق الكامل بين التخطيط الاجتماعي، الاقتصادي و العمراني حتى يتحقق التوازن بين الحاجيات و الإمكانيات على المدى الطويل؛
- تطابق البرامج و الأهداف وفقا لحاجات الأفراد و تماشيا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تستهدفه الدولة.[2]

[1] عبد اللطيف إبراهيم،الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، العدد 03 سنة 1992،ص 54

[2] سلاوي يوسف ,مرجع سابق الذكر، ص41

4-معوقات التنمية :

هنالك الكثير من العوامل التي تعيق التنمية المحلية وتعمل على تعثرها و هي متنوعة فمنها ما هو ثقافي واجتماعي وسياسي والبعض الأخر اقتصادي، وإداري :

- اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية: التوازن هنا يعني الشمولية في التنمية والتكامل بين الأفاق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن المستحيل تنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم، أو الذهاب إلى تنمية المدينة دون تنمية الريف وعليه يجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية في جميع الاتجاهات.
- معوقات قيمية: إن النسق القيمي يلعب دورا فعالا في تطوير مجال التنمية المحلية وانخفاض مستوياته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريا في توجيه السلوك والدوافع والانجاز نحو الفعل الاجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية، وكذا الأهمية البالغة التي تلعبها القيم في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، وذلك ألن القيم ترتبط بالركيزة الأساسية للتنمية المحلية أو بجوهرها إن صح التعبير إلا وهو الفرد، حيث يصنف " علي كاشف" القيم والمعايير المعوقة للتنمية في عدم تقدير قيمة العمل، ازدراء العمل اليدوي ، عدم تقدير قيمة العمل و الزمن. [1]
- معوقات ثقافية: تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات المحلية فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية نتيجة إلى جهل الباحثين لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع أخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحكمة بها. كما يعد الهيكل السكاني في المجتمع المحلي والتركيبة الاجتماعية المكونة له كأحد العوامل المؤثرة

[1] عبد الحميد بوقصاص ، مرجع سابق الذكر ، ص57

في التنمية المحلية، فضال عن عوامل أخرى تتمثل في المتغير الديموغرافي وما ينتج عنه من تفاقم مشكلة البطالة واختلال التوازن السكاني. ويمكن القول أن نسق المعتقدات والأفكار يحوي قدر كبيرا من معوقات التنمية في المجتمعات المحلية المتخلفة، فنسق المعتقد إطاره المرجعي محلي، وطبيعة هذه المعتقدات يرتبط بطبيعة الإنسان، و مزاجه وعالمه.

- معوقات إدارية: وتتمثل هذه المعوقات في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤولية معوقات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية، ويعود ذلك بالأساس لعدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية. ويذكر "محمد شفيق" أهم معوقات التنمية المحلية من الناحية الإدارية

- معوقات سياسية: تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية، ومن أهمها نذكر:[1]

1. معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها، بسب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة مقاليد التنمية المحلية ، سيطرة العالقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية.

[1] كويحل فاروق ,دردیش أحمد ,"التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية و المعيقات السوسيو ثقافية ",جامعة البليدة بدون دار نشر بدون سنة ,ص6

2. تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية المحلية.

3. غياب التداول السلمي على السلطة فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة.

4. ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراده تتيح والشك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس أو منازع.

5. الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة، وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لسير عمل هذه المجالس أدى إلى انعدام ثقة المجتمع المحلي في هذه المجالس، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعثر التنمية المحلية.[1]

- معوقات اجتماعية: تتمثل المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة، والعادات ، والتقاليد، والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الملكية السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، كما يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية.

[1] كويحل فاروق ,دردیش أحمد مرجع سابق ,ص7

المطلب الرابع : الاتجاهات النظرية المفسرة لمفهوم التنمية المحلية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية غاية تسعى لتحقيقها جميع وحدات المجتمع الدولي المستقلة، باعتبارها الأداة التي يمكن من خلالها مواجهة عوامل التخلف وتحقيق التقدم والرفاهية لشعوبها حيث عرف هذا المفهوم اهتماما بالغا من قبل المتخصصين والباحثين والحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة، وتوصلت اجتهاداتهم بخصوص ذلك؛ إلى ضرورة إتباع المنهج المناطقي (نهج التنمية المحلية) كعملية يمكن من خلالها تحسين وتطوير المجتمعات المحلية وتحقيق التنمية الشاملة وبالرجوع إلى الاهتمام بمفهوم التنمية المحلية في أبحاث العلوم الاجتماعية بصفة عامة و الاقتصادية و السياسية بصفة خاصة، برزت مع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين الدعوة نحو إتباع نظام اقتصادي عالمي جديد، قائم على عنصر إشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية كمحور بديل للعملية التنموية.[1]

وفي الثمانينيات برزت اتجاهات فكرية جديدة تدعو إلى تحرير الأسواق الدولية من جهة والتركيز على تنمية القدرة التنافسية القومية على المستوى الوطني من جهة ثانية. في حين اهتمت المنظمات الدولية عبر تقارير الأمم المتحدة بالتنمية المحلية وعلاقتها بالتنمية الشاملة، حيث عمل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالية على وضع سياسات تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاديات الدول الضعيفة وجعلها أكثر قدرة على مواجهة الفقر والحرمان الاجتماعي وفي هذا السياق أثيرت أدوار الجماعات المحلية والاهتمام بالبعد الإقليمي، المنطقي، الساحلي، في وضع سياسات التنمية.

1-التنمية المحلية في ظل الاقتصاد الإقليمي:

أدركت حكومات الدول الصناعية الأوروبية أن برامج التنمية التي أقرتها مركزيا منذ اعتمادها

[1] ابتسام بنت حمود حماد،ملخص كتاب القيادة وتنمية المجتمعات ،(الأردن: الوراق للنشر و التوزيع، ط1، 2012) ص22

على سياسات التدخل في النمو بعد الحرب العالمية الأولى والتي نفذتها عبر وزاراتها وإداراتها البيروقراطية لم تراع التفاوت في قدرات المناطق على الإفادة من تلك الخطط والبرامج. وهذا ما جعل المناطق الغنية تزداد غني بينما الفقيرة تزداد فقرا، مما زاد من حجم فجوة الفقر بين المناطق في الدولة نفسها، فاتحا بذلك المجال أمام حركات المعارضة للتحريض على القضاء على هذه الفجوة. على هذا الأساس، تحولت الحكومات منذ ستينات القرن العشرين من المنهج المركزي في التنمية إلى المنهج المناطقي الذي يشرك الهيئات المنتخبة محليا في عمليات تقرير حاجاتها، وفي تمويل عملية تنفيذها والإشراف عليها [1]

لقد تعددت المجالات والاجتهادات التي تصب في خانة الاهتمام بالمجتمعات المحلية (الإقليمية)، ففي علم الاجتماع اهتمت الأبحاث ذات المنحى الأنثروبولوجي بمعالجة سوسيولوجيا المجتمعات المعبرة عن الانتماءات الفرعية؛ من خلال دراسة الجماعات الجهوية والعرقية والقبلية، ودراسة خصائص سلوكياتها الاجتماعية حسب مكان الإقامة ومستوى الدخل ورفاهية المعاش. في حين اهتم علم الإدارة العامة بمسألة توزيع السلطة بين المستويات المركزية واللامركزية التي تعبر عن مجال الاهتمام بالإدارة المحلية (Local Administration) والحكم المحلي (Local Gouvernement) في مختلف النظم السياسية.

في السياق نفسه، اهتم علم السياسة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة شكل السلطة على المستوى المحلي، وشكل العلاقات التي تجمع بين مكونات البيئة المحلية "جماعات الضغط و المصالح المحلية مع سلطات الدولة خاصة: القضائية، في ظل التركيبة الفدرالية للدولة، أما بخصوص علم الاقتصاد فقد شكل ظهور فرع الاقتصاد الإقليمي اللبنة الأساسية للبحث في النمو الإقليمي والتنمية الإقليمية.

وكما أشرنا سابقا، فإن مفهوم المكان قد تطور ولم يعد بالصورة البسيطة التي كان عليها في نظرية التوطن، وإنما أصبح ومنذ خمسينيات القرن الماضي مجالا متجانسا وكائنا إيجابيا في

[1] ابتسام بنت حمود حماد،مرجع سابق الذكر ، ص23

تحقيق النمو الإقليمي، وبيئة مليئة بالعناصر والمكونات المتنوعة من حيث الإمكانيات والتركيبات والعلاقات، وهو ما جعله محورا لسياسات التنمية وأساسا في ظهور مفهوم التنمية الإقليمية، وهي عملية تفاعلية انتقائية وتراكمية تتم على مستوى المكان المتنوع الذي تطور مفهومه لينظر إليه فيما بعد على أساس أنه منطقة لها خصائص وأبعاد اقتصادية وتنظيمية ومؤسسية، وبذلك باتت التنمية من منظور محلي مناطقي قائمة على حشد الإمكانيات المتاحة "موارد طبيعية، بشرية، مالية، اجتماعية من أجل خلق خاصية التجمع التي تسمح بتحقيق التنمية والقدرة على التنافسية.[1]

وبما أننا في صدد معالجة التنمية المحلية في ظل الاقتصاد الإقليمي؛ وجب علينا التركيز على العوامل التي تجعل من منطقة محلية أحسن وأفضل من نظيراتها، حيث يرجع لفيف من المتخصصين بقضايا التنمية المحلية على غرار "غونار ميردال (Gunnar Myrdal) سبب التفوق إلى التموضع المكاني والتراكم العلمي – التكنولوجي والمعرفي – الابتكاري في منطقة محلية دون أخرى (تكوين أقطاب النمو). وهو ما يؤكده الفكر الاقتصادي المعاصر، الذي أكد الارتباط بين قدرة الابتكار و التموضع المحلي، والذي يسفر فيما بعد تجمع النمو الصناعي والتكنولوجي في منطقة محلية معينة داخل حيز الدولة. وكمثال على ذلك، نجد أن الشركات الدولية الكبرى إذا ما رغبت نقل أو فتح مراكزها للبحث والابتكار فإنها تختار المناطق المتميزة والمفضلة في البلاد المضيفة للاستثمار الأجنبي.

2-التنمية المحلية وقوة الدفع الخارجي (Exogènes) :

ظهر هذا الاتجاه نتيجة للتعريف النيوكلاسيكي لمعادلة الإنتاج، التي يمثل فيها كل من السكان والتقدم التكنولوجي العاملين الأساسيين في تحديد أداء المعادلة، وكذلك المفهوم الكينزي المدفوع بعامل الطلب الفعلي في أدبيات الاقتصاد الكلي. ومن النظريات التي ترى أن التنمية المحلية مدفوعة بقوة دفع من الخارج نظرية سولو عام 1956؛ الذي اعتبر من

[1] رهام بلهوشات ، دور الجمعيات الجزائرية في تحقيق التنمية المجتمعية ، (أطروحة دكتوراه ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية)،ص22

خلالها أن التقدم التكنولوجي غير قابل للتملك الخاص، وأن دورة تطوره تلقائية قادمة من الخارج.

وفيما يلي سنستعرض أهم نظريات الدفع الخارجي في تنمية المناطق المحلية:

- **نظرية أقطاب النمو (The theory of growthpoles):**

تستند الأسس العامة لهذه النظرية، إلى تلك التضمينات التي تفسر العلاقة الجدلية بين المكان والنشاط، والتي ابتدأت بأفكار فرنسوا بيرو عام 1956، الذي يعتقد بأن العلاقة الاقتصادية القائمة بين المؤسسات الإنتاجية تنحصر في حيز يتضمن ثلاثة أنواع؛ الأول تمارس فيه المؤسسة الإنتاجية علاقاتها مع مصادر تجهيزها بالمستلزمات ويسمى حيز الخطة، أما الحيز الثاني فيمثل بؤرة التنمية التي تنبثق منها قوى طاردة وجاذبة يكون الأساس فيها نطاقا للتداول والتأثير، وهو ما يرتبط أساسا بالصناعات الكبيرة الرائدة التي أطلق عليها وصف السيادة العالية، في حين يتصف الحيز الثالث بالتكتل المتجانس مختلفا عن سابقيه باختلاف التجانس الطبوغرافي والاقتصادي.[1]

لقد حاول بيرو عبر هذه النظرية شرح الكيفية التي انحرفت بها عملية النمو الاقتصادي الحديثة عن المفهوم الثابت للنمو المتوازن. واستندت حججه على نظريات شومبيتر" (Schumpeter) دور الابتكارات والشركات على نطاق واسع؛ فحسب تحليله، تحدث التنمية نتيجة لطفرات متقطعة في عالم ديناميكي. يكون فيها سبب الزيادات المتقطعة هو صاحب المشروع المبتكر الذي سيعقد في شركات كبيرة وواسعة الأنشطة، لها القدرة على السيطرة وممارسة تأثيرات عكسية ونشرها جزئيا على الوحدات الاقتصادية الأخرى بسبب البعد والقوة التفاوضية، وكذلك طبيعة عملياتها.

وعلى هذا الأساس، تجاوز بيرو المفهوم التقليدي للمكان (المتجانس والمسطح) إلى المكان المتنوع العلاقي وغير المتجانس)، حيث اعتبر أن التنمية لا تظهر في كل مكان في

[1] رهام بلهوشات,مرجع سابق الذكر ,ص28

الوقت نفسه، وإنما تتجسد في نقاط أو أقطاب معينة للتنمية، بدرجات متباينة وتأثيرات متفاوتة على المنظومة الاقتصادية ككل متخذا بذلك نموذج الشركة الكبيرة الرائدة كمحفز للنمو على مستوى المنطقة القطب)، من خلال علاقات المدخلات والمخرجات. إلا أن ما يعاب على طرح فرانسوا بيرو أنه لم يبرز بشكل واضح دور الموقع المجال المحلي المحدد في العملية التفاعلية لتشكيل قطب نمو، الأمر الذي دفع بكثير من الباحثين إلى القول أن المجال الجغرافي والاقتصادي في طرح فرانسوا بيرو لا يلتقيان.[1]

- **نظرية الانتشار الجغرافي أو الحيزي للابتكار :**

الموقف النظري العام لهذه النظرية على النموذج الذي تم طرحه من قبل الاقتصادي السويدي ترستن هاغرشتاند (Hagerstrand Torsten)، والقائم على فكرة أن: مصدر الابتكارات ينبع من خارج المناطق المحلية ليصب داخلها، عبر قنوات الاتصال والانتشار بين المناطق. ولعل الغرض من وضع هاغرشتاند هذا النموذج يكمن في فهم العمليات التي تؤدي إلى استكشاف الطريقة التي من خلالها تمر الأفكار عبر الشبكات الاجتماعية بهدف إنتاج هذا النمط. علاوة على ذلك، فإن من دوافع وضع هذا النموذج إعادة ترتيب أنماط الإنتاج زمنيا وجغرافيا وفي سياقها التاريخي ونشر الاعتماد الحكومي لتحسين أوضاع المراعي في المزارع المحلية في السويد. ومن العوامل التي دفعت بترستن هاغرشتاند إلى صياغة هذا النموذج أيضا، إدراكه لحجم التفاوت الحاصل بين الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو، والاختلاف الشارخ بينهما في مستوى وقدرة الابتكار، ما يجعل انتقال الابتكارات موجها من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الأدني.[2]

- **نظرية دورة حياة المنتج ودورة حياة الأقاليم:**

لقد كان الدافع من وراء بناء هذه النظرية إثبات أن الانتشار الجغرافي (الحيزي) للابتكار لا يقتصر على (المنطقة الجغرافية) وإنما يشمل إضافة لذلك حيز الزمان؛ بمعنى أن الانتشار

[1] رهام بلهوشات,مرجع سابق الذكر ,ص29

[2] رهام بلهوشات,مرجع نفسه ,ص30

الحيزي الابتكار هو عملية مستمرة في المكان وفي الزمان معا. والمؤلف الرئيسي لهذه النظرية هو الخبير الاقتصادي ريموند فيرنون" (Raymond Vernon)، الذي نشر نظريته "دورة حياة المنتج" عام 1966 التفسير دورة حياة المنتج في مجال الاستثمار الأولي والتجارة الدولية؛ حيث تستند نظرته "دورة حياة المنتج على افتراض أن المناطق قد تكون متاحة ومناسبة لإنتاج منتج معين على أساس طول دورة الحياة، حيث وخلال هذه الدورة سيتم نقل الإنتاج إلى مناطق أخرى مع أفضل الظروف الممكنة للإنتاج.

- **نظرية البنية الأساسية (Infrastructure Théorie):**

لقد طرحت مسألة الاهتمام بالبنية الأساسية لعملية التنمية في أدبيات الفكر التنموي، حيث تتفق جل نظريات النمو والتنمية على الدور المهم الذي تلعبه البنية الأساسية في تحقيق عملية التنمية، حيث ظهرت اجتهادات نظرية تهتم بدور الهياكل و الأبنية الأساسية في تحقيق التنمية المحلية .

وحسب مضمون هذه النظرية، فإن امتياز الإقليم بخصائص الجذب المحلي يرجع بالأساس على مدى توافره على بنية أساسية متينة ومتكاملة، تكون لها القدرة في إرساء وتوفير ومتابعة قواعد العمل التنموي على المستوى المحلي.

حيث يرى أنصار هذه النظرية أن البنية الأساسية هي المسؤولة على النمو، وأن الاستثمار فيها يؤدي بشكل أو بآخر إلى رفع معدلات الإنتاج وخفض معدلات الوقت المستهلك في عملية الإنتاج.[1]

- **نظرية تكنولوجيا الاتصالات الجديدة :**

تحتاج الوحدات الاقتصادية التي تهتم بمواكبة التطورات المتسارعة في البيئة الحالية إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها، ونتيجة لذلك

[1] عزاوي حمزة، 'الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموية' جامعة ادرار، ملخص الدراسة ،مجلة دراسات في التنمية والمجتمع ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف,2012,ص23

انتشر مصطلح التكنولوجيا في عالمنا اليوم وبات الكل يسعى نحو الاستفادة القصوى من استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة. وقد تم تعريف التكنولوجيا على أنها متكونة من قسمين أحدهما (Techno) ويعني الأسلوب العملي والثاني (Logy) أي العلم، حيث يشكل هاذين القسمين مفهوم التكنولوجيا العلم التطبيقي" أو "الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي". كما تعرف التكنولوجيا بأنها إمكانية التطبيق العلمي للوسائل العلمية المتطورة والحديثة على اعتبار أن هذه الوسائل العملية دائما ما ترتبط بالتقدم العلمي الجديد في مختلف الأنشطة التي يمكن استخدامها فيها، فهي بصورة أو بأخرى تلك التحسينات في الأساليب التكنولوجية للإنتاج التمكن الوحدات الاقتصادية من زيادة الإنتاج بأقل الموارد.

وتعتبر نظرية تكنولوجيا الاتصالات الجديدة بمثابة آخر عنقود في الاجتهادات النظرية المتعلقة بقوى الدفع الخارجي في تنمية الأقاليم والمناطق المحلية، حيث تهتم بصفة أساسية بالدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية الأقاليم المحلية، وذلك عبر استخدام شبكة الأنترنيت (Internet) في مراحل تقسيم العمل وإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذا التسويق والتجارة الالكترونية. [1]

3- التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي (Endogènes):

لقد تطور مفهوم المكان من مجرد فاصل طبيعي يعبر عن منطقة جغرافية متماثلة التضاريس الاقتصادية إلى مورد إنتاج مستقل يحمل هويته وخصوصياته الاقتصادية على كل مستوى بفعل آليات نموه الذاتية، على اعتبار أن كل منطقة تتراكم فيها عوامل قوتها أو ضعفها التي تجدد مدى قابليتها التطور والنمو.

طبقا لهذا المفهوم الجديد للمنطقة والتنمية المحلية ظهرت مجموعة من الاتجاهات النظرية في أوائل سبعينيات القرن الماضي، والتي أرجع الباحث الايطالي "روبرتا كابيلو " (Roberta Capello) سبب ظهورها إلى الواقع التنموي المحلي الذي عاشته ايطاليا

[1] خنفري خيضر .تمويل التنمية المحلية في الجزائر ،واقع و آفاق، (أطروحة دكتوراه في قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير .كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3 , 2013),ص70

(Italy) خلال تلك الحقبة، من حيث النمو السريع الذي حدث في إقليمها الشمالي الشرقي دون الأقاليم الأخرى، والذي عبر بصورة صريحة على أن المنطقة المحلية باتت تمتلك قوة دفع داخلي تختلف عن قوى الدفع الداخلي للمناطق الأخرى، تكون هي المسؤولة عن تحقيق التنمية على مستوى إقليمها. لذلك كان من اللازم البحث عن أطر تفسيرية (نظرية) جديدة، تجسدت ضمن اتجاهين رئيسيين معبران عن "التنمية المحلية وقوة الدفع الداخلي"، الأول مستمد من ألفرد مارشال" (Marshal) ويفسر نمو المنطقة المحلية بتحولها إلى منطقة صناعية والثاني مستمد من "شومبيتر" (Schumpeter) ويفسر عملية تحقيق التنمية المحلية بقوة الابتكار ويدخل ضمن هذين الاتجاهين الأطر النظرية التالية:

- **المنطقة الصناعية من وجهة نظر المارشالية الجديدة** : حسب وجهة نظر المارشالية الجديدة فإن تحول المنطقة المحلية إلى منطقة صناعية من شأنه توليد وفرات خارجية محلية، مما يؤدي إلى تحقيق الوفرة وخفض النفقات. ومن أجل جعل منطقة جغرافية معينة منطقة صناعية وجب إتباع مجموعة من الشروط، لعل من أهمها التقارب الجغرافي بين المنشآت في المنطقة المحلية، والتقارب الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي، إضافة إلى ضرورة التخصص في المراحل المختلفة للسلسلة الصناعية من التصميم إلى التسويق الدولي. [1]
- **نظرية الكفاءة الديناميكية من وجهة نظر الشومبيتيرية:** ويرتبط مفهوم الكفاءة الديناميكية عادة مع المفكر الاقتصادي النمساوي "جوزيف شومبيتر الذي يعبر عنها بالتدرج التكنولوجي والابتكاري. فحسبه تتمثل نظرية الكفاءة الديناميكية في الأثر الذي تولده المنطقة المحلية من خلال تنامي القدرات الابتكارية والإبداعية للشركات وتجمعها على مستوى إقليمها
- **نظرية التعلم الجماعي وبناء الوسط الابتكاري** : تقسم هذه النظرية إلى تيارين:

[1] احمد مصطفى خاطر" تنمية المجتمع المحلي"، (مصر: الاتجاهات المعاصرة نموذج الممارسات والاستراتيجيات ط 1 ، 2000) ص45

- الوسط الابتكاري (Midfield inventive): ويتعلق طرح هذا التيار بالمنشآت الصغيرة، التي ترتفع قدراتها الابتكارية كلما تركزت في منطقة محلية مشتركة، وهو ما يسمح بزيادة التفاعل الاجتماعي والتلاحم بما يخدم زيادة إمكانيات العمل الجماعي

- القرب المؤسسي (Proximité Institutionnel): وذلك عبر إدراك و إتقان القدرة الابتكارية الجماعية و التقاليد الممارسة المؤسسية، خاصة قواعد العمل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة المحلية ومجتمعها، بما يعزز روابط الفهم بين الفواعل الداخلية للمنطقة المحلية و يؤسس بذلك إلى تنمية المنطقة المحلية [1]

- **نظرية الهيكل الحضري للتنمية المحلية:** وفق هذا الاتجاه النظري فإن التنمية المحلية تجد كمالها في التنمية الحضرية، وأن المنطقة المحلية و وجهة نظر الدفع الداخلي" القائم على المعرفة والابتكار هي المنطقة المدنية الحضرية. وفي السياق نفسه، تعرف الباحثة منال طلعة محمود التنمية الحضرية (développement Urbain) باعتبارها "عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة الموطنين، وتنظيمها وتوجيهها نحو تحقيق و إحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا.[2]

[1] احمد مصطفى خاطر.مرجع سابق ,46

[2] احمد مصطفى خاطر.مرجع نفسه ص48

خلاصة الفصل :

تم في هذا الفصل البحث عن مفهوم المجتمع المدني من خلال تقصي الخلفية التاريخية التي في إطارها تبلور هذا المفهوم ، كما تم أيضا استعراض العناصر الأساسية للمجتمع المدني كونه يتميز بمجموعة من المؤسسات والمنظمات و المجتمعات التي تضفي طابع الرسمية على مختلف الأنشطة التي تمارس تحت لواءه وكونه يؤدي أيضا وظائفا محورية هامة لها صلة وثيقة بالسلطات الحكومية في الدول، ومن جهة أخرى استعرض في الفصل الأول دراسة تحليلية لمفهوم التنمية المحلية بداية من نشأة المفهوم وتعريفه وصولا إلى تقديم عرض مبسط للهم النظريات التي طرحت بشان الكيفية الفعالة التي تمكن الدولة من التجسيد الفعلي للتنمية المحلية حيث أن هذا المفهوم يعبر عن جزء أو نواة أساسية لابد أن تمسها عملية التنمية المستدامة فالأمر يتعلق بترقية المجتمع وتنمية المجتمع المحلي على كافة الأصعدة.

الفصل الثاني واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة جمعية الإصلاح والإرشاد لبلدية بودواو

تمهيد :

يتناول هذا الفصل واقع المجتمع المدني و التنمية المحلية في الجزائر حيث نستعرض فيه المراحل التي مر بها تشكل المجتمع المدني في الجزائر بالإضافة إلى واقع التنمية المحلية في الجزائر من خلال وصف حقيقي لحال التنمية المحلية في الجزائر ولتدعيم هذه الدراسة النظرية تم إسقاط دراسة حالة على الجمعيات ودورها في التنمية المحلية باعتبارها فاعلا مهما من فواعل المجتمع المدني وعليه تم التطرق في هذا الفصل إلى تقديم لجمعية الإرشاد والإصلاح "المكتب البلدي لبلدية بودواو" لمعرفة أهداف ومهام الجمعية حيث تم تطبيق الدراسة ميدانية من خلال اختيار عينة من أعضاء الجمعية لمعرفة إسهامات جمعية الإرشاد والإصلاح ممثلة في المكتب البلدي لبلدية بودواو في مجال تجسيد برامج التنمية المحلية بالإضافة إلى إجراء مقابلة مع الأمين العام لبلدية بودواو قصد التعرف عمليا على واقع التنمية المحلية على مستوى البلدية وفي الأخير قدمنا تحليل ومناقشة للنتائج المتوصل إليها.

المبحث الاول : دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

يعتبر المجتمع المدني في الجزائر فضاءا سياسيا و اجتماعيا يعكس حقيقة النشاط السياسي الذي تعرفه الدولة الجزائرية ، حيث أن المتتبع للشأن السياسي لا يخفى عليه أن تبلور مؤسسات المجتمع المدني وبدايات نشاطه الفعلي لم تكن إلا في مرحلة متأخرة من مراحل تطور النظام السياسي الجزائري، وعليه سنستعرض في هذا المبحث الخلفية التاريخية لنشأة المجتمع المدني في الجزائر مع ربطه بسياسات الجزائر فيما يخص التنمية المحلية ومكانة المجتمع المدني ضمن برامجها عبر مراحل تاريخية محددة .

المطلب الأول : مراحل بروز المجتمع المدني في الجزائر

تناولت العديد من الدراسات السياسية تشكل المجتمع المدني في الجزائر عبر ثلاث مراحل أساسية بداية من العهد الاستعماري إلى غاية الفترة الحالية، غير أننا سنعرج في هذا المطلب إلى ذكر أهم مرحلتين من مراحل بروز المجتمع المدني على النحو التالي: [1]

أولا : مرحلة بعد الاستقلال

لقد عرف المجتمع المدني في هذه المرحلة ، مرحلة تراجع حادة بعد عودته في شكل تنظيمات الحركة الوطنية مباشرة بعد الاستقلال و بداية بناء الدولة الوطنية ، فقد تم بمقتضى نصوص مؤتمر طرابلس 1962 ، تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني ، ذو اتجاه اشتراكي لقيادة البلاد ، ليكون أول نظام حكم في الجزائر نظام الحزب الواحد" الذي يهيمن مكتبه السياسي على السلطة و الدولة معا هيمنة مطلقة غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا، فبعد تجاوز أزمة صيف 1962 (حرب الولاية) عمل بن بلة على تمثيل السلطة شخصيا، فقام بتجميد العمل بالدستور في 03/10/1962 و عزل رئيس المكتب السياسي للحزب ليجمع كل الصلاحيات في شخصه فكانت الدولة آنذاك ترى أن

[1] حدة بولاقة ، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال(رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2010)ص74

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التربوية و الثقافية مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع إذ تعتبر من مهامه الأساسية، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأنه برأيها المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه و ذلك عن طريق تأسيس و إنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه و آرائه و تقدم مصالحه، و بذلك عمت روح الأبوية وألبست الصبغة السياسية لكل المنظمات الاجتماعية و الثقافية و التربوية و عليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها تسير في نفس القوالب و الأطر التي كانت قائمة في الفترة الاستعمارية و المتمثلة في عملية الهيمنة ، و عمليات الهيمنة هذه على مختلف التنظيمات المدنية التي وجدت منذ الاستعمار و استمرت إلى ما بعد الاستقلال ، كانت كنتيجة لاستمرار نفاذ قانون الجمعيات الفرنسية 01/07/1901 إلى مرحة ما بعد الاستقلال و إلى غاية 1971 ، حيث صدر في تلك السنة القانون 71/79 الذي كان أكثر صرامة و تشدد من الأول .[1]

وضعت نصوص هذا القانون المزيد من القيود على تنظيمات المجتمع المدني إلى درجة الرجوع عن تأسيسها إلى دخولها تحت إطار الحزب و أدى هذا الوضع إلى قيام تنظيمات خفية دون موافقة ،و إتباع الإجراءات الإدارية حيث تعرضت الحركة الإسلامية والبربرية إلى ملاحقات قضائية و اعتقالات أججت الأوضاع و طورتها إلى انفجار شعبي متعدد الأطراف ما سيدخل البلاد في أزمات لم تنتهي بإعلان التعددية بل تواصلت إلى غاية اليوم،و أكد ميثاق 1976 على وحدوية الحزب الذي يتولى توجيه و مراقبة سياسة البلاد. كما أكد تبعية المنظمات الجماهرية لجبهة التحرير الوطني و سيطرة هذه الأخيرة عليها . و ذلك ما يبين أن الهدف من تأسيس هذه المنظمات هو إعادة إنتاج النظام و تأييد توجهاته و أفكاره و هذا لا يجسد الديمقراطية و لا يخدمها . لقد جاء قانون الجمعيات المؤرخ في 21 جويلية 1987 كنتيجة طبيعية لرغبة النظام السياسي التخلص من الأعباء والمسؤوليات التي كانت سابق، على عاتق الدولة و ميزانية العامة ، إذ أعطيت الجمعيات

[1] حدة بولاقة ، مرجع سبق ذكره ، ص 75

صلاحيات التدخل في بعض الميادين خاصة مثلما هو الشأن بالنسبة لتدعيم الفرق الرياضية حيث رفع هذا العبئ عن المؤسسات العمومية و اعتبرت الجمعيات مكملة لدور الدولة ، و لو أن السبب الحقيقي الكامن وراء هذا الموقف هو أزمة التمويل الحكومي ،و قصوره تجاه الجمعيات مما اضطر النظام ليتنازل في جانب حرية النشاط.

ثانيا: المجتمع المدني خلال مرحلة التعددية الحزبية

كانت للعوامل الاقتصادية إلى جانب العوامل السياسية، متغيرات دافعة نحو التحول للتعددية السياسية. فالجزائر التي خرجت من ثورة تحريرية مدمرة خلفت آثارا و خيمة في جميع المجالات إلا أنها سرعان ما دخلت في عملية تنمية فعالة. حيث كان هدف الرئيس هواري بومدين من سنة 1965 إلى 1979 التقليل من روابط التبعية للخارج عن طريق التخطيط الاقتصادي المركزي و الملكية العامة الوسائل الإنتاج ، و إقامة مزارع كبيرة من خلال تأميم الأراضي و إعادة تنظيم الدولة من خلال اللامركزية وتدعيم السلطات المحلية والولائية لبناء الشرعية تم الاعتماد في تمويل الإستراتيجية على عائدات صادرات النفط والغاز ، حيث استفادت الجزائر من 1979 إلى 1981 من مدخرات محلية كافية تجنبها من الاستدانة الخارجية.[1] تم تبني المخطط (1980-1984) لتحسين الأوضاع الاجتماعية، السكن، الصحة ، و تشجيع الاستيراد بعد إهمال قطاعي الزراعة و السكر و التركيز على الصناعات ا. لكن إبتداءا من عام 1983 بدأت أسعار النفط في الانخفاض و بدأت منظمة الأوبك تلجأ لوضع حصص الإنتاج . بدأت المشاكل الاقتصادية في الظهور بالجزائر، لذلك زاد الاعتماد على الواردات خاصة من الأغذية و مع حلول عام 1986 و نتيجة لصدمة انهيار أسعار البترول ، انخفض دخل الموازنة الجزائرية ب 50% وبلغ عجزها إلى13،7 % من النتائج المحلي الإجمالي عام 1988 في غياب سوق مال محلي فإن عجز الموازنة كانت تمول عن طريق الإصدار النقدي و تراكم الدين الخارجي الذي بلغ 41 % ،

[1] العربي بن عودة " إسهام وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2006),ص147

بالإضافة إلى مشكلة انخفاض القدرة الشرائية ، و استيراد المواد الأولية بالعملة الأوروبية التي تزداد ارتفاعا في حين وأن أسعار النفط تنخفض بهبوط قيمة الدولار الأمريكي كل هذه الأوضاع الاقتصادية أدت إلى التناقضات و سياسة التقشف و رفع الأسعار و انتشار الفساد الإداري ، و تخلي الدولة عن دعم أسعار المواد الاستهلاكية و تجميد الأجور، خلقت ردود أفعال تطالب بالتغيير و الإصلاح .

ثالثا: المجتمع المدني من خلال قانون 90/30 :

مثل هذا القانون الخاص بالجمعيات التتويج الأول بعد دستور 1989 حيث خصص بالجمعيات و تشكيلها وتنظيمها بل شجع الحركة الجمعوية على النشاط أكثر ، تناول هذا القانون الجمعيات بالتفصيل بداية تأسيسها حتى أهدافها و حلها أن تطلب الأمر ، فأعطى الحق لكل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط معينة :

- الجنسية الجزائرية ؛
- التمتع بالحقوق المدنية و السياسية ؛
- عدم بدور سلوك مخالف لصالح كفاح التحرير الوطني.

قدم هذا القانون تغييرات بما يوافق دستور 1989 حيث جسد الحق في تكوين الجمعيات من طرف المواطن بشكل مشروط، إذ بصدوره فعلا شهدت الساحة تكوين العديد من الجمعيات و اعتمادها من طرف السلطة .

ويكشف القانون حجم الرقابة و العقوبات و التشديد في ذلك، أولا بالتقارير الأدبية و المالية المقدمة دوريا ، إضافة إلى السلطات المخولة للسلطة و العقوبات الصارمة كالحل والتقاضي من طرف القضاء .[1]

[1] علي بن طاهر " الدولة والمجتمع المدني في الجزائر،دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية "(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر-3- ،2010) ،ص 178

وقد كان المشرع الجزائري قريبا من بعض الخصائص النظرية لمفهوم الجمعية ومن مبادئها العامة التركيز على فكرة الطوية و الإرادية ، باعتباره مبدأ رئيسي في تكوين الجمعيات و مؤسسات المجتمع المدنى ، بالإضافة إلى التركيز على طبيعة و هدف الجمعية، و ضرورة إخضاعها للأحكام و القانون المعمول به ، في حين أن المشرع الجزائري لم يركز أكثر على فكرة الإستقلالية المادية و المعنوية للجمعية و علاقاتها بالدولة.

المطلب الثاني : أسس ومحاور التنمية المحلية في الجزائر

موضوع التنمية المحلية في الجزائر ، موضوع متشعب في قضاياه ومجالاته حيث أن الطابع التاريخي و الاجتماعي الذي يكتسي المجتمع الجزائري يظهر أن التنمية المحلية الفعلية في الجزائر انطلقت خلال الفترة التي كان النهج الاشتراكي مسيطرا على التوجه الاقتصادي للدولة الجزائرية عبر ما يعرف ببرامج التنمية المستدامة التي تمخضت عن سياسات التخطيط المركزي ،إذ وباعتبار أن التنمية المحلية جزء لا يتجزء من التنمية المستدامة فانه يمكن الإشارة نقطتين أساسيتين فيما يتعلق بالتنمية المحلية في الجزائر.

أولا : أسس التنمية المحلية في الجزائر

تقوم أسس سياسة التنمية المحلية بالجزائر على:

- تدخل الدولة وذلك بإعطائها الدور القيادي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطن وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛
- المشاركة الشعبية وذلك بالمشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط؛
- تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني على أعباء الجاية لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب.[1]

[1] ناجي عبد النور، " انظام السياسي الجزائري من الاحادية الى التعددية "(مديرية النشر لجامعة ڤالمة ، 2006) ص49

- التوازن الجهوي والذي يعد محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا ومتكاملا، عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية والثقافية والنشاطات الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات القطر؛
- تحسين ظروف حياة السكان اجتماعيا وثقافيا؛

ثانيا: محاور السياسة التنموية في الجزائر

4-الموارد والقدرات المحلية : وعليه يجب أن يتم الشروع في وضع سلسة من الحصائل والجرد قصد تقسيم قدرات التنمية المحلية فيما يلي:

- موارد ثروات الأقاليم، وتتمثل في الحيوانات ولا التراث الطبيعي والثقافي ، المورد من الماء و الموارد المنجمية؛
- الموارد الاجتماعية و الاقتصادية وتتمثل في نسيج المؤسسات الصناعية فروع التكوين العلمي؛

5- قواعد التنمية والتجهيزات: تمثل التدخلات ذات الأولوية على المستوى المحلي في تحسين شبكة الطرقات الولانية و كذا الطرقات الثانوية بين المدن الصغيرة والمناطق الريفية، ويجب أن تكون شبكة أوعية الطرق موصولة بفعالية بالطرق الرئيسية

6-تطوير هندسة إقليمية لا تعتمد التنمية المحلية على الموارد المحلية فقط، بل المعرفة التي تسمح تركيب و إنجاح المشاريع في جميع أبعادها التقنية القانونية والمالية وتشكل عاملا أساسيا لنجاح المشاريع المحلية التكوين و العمل، تدعم هذه الثنائية أصحاب مشاريع التنمية المحلية وتشكل دعما لتنمية المشروع ويقدم الدعم من طرق الجماعات أو وكالة خاصة، ويسمح لصاحب المشروع باعتماد ملائمة المشروع وتحليل التمويل والاستفادة من التكوين التقني والتصوير الضروري للسور الحسن للمشروع.[1]

[1] ناجي عبد النور ، مرجع سابق الذكر، ص50

7-تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: ويتعلق الأمر بالمتابعة والقيام بأعمال قصد تطوير وتحسين محيط المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعات التقليدية والتقدم في إنجاز هياكل الدعم من أجل ترقيتها. ويتعين على هذه المؤسسات الذهاب نحو أفاق جديدة أكثر دعما في ميدان التشغيل كأدوات للإنتاج. وضمن هذه الدينامكية، ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية 2008 إلى 387، 321 مؤسسة بزيادة تقدر بنسبة 9% مقارنة بسنة 2007 وهي زيادة تترجم بتوفير 27,440 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نهاية 2008 بلغ عدد الوظائف المسجلة 1،233،000 منصب عمل بزيادة 15% مما أسفر عن توفير 168،000 منصب عمل جديد في إطار مخطط الأعمال المعتمد في هذا الاتجاه، فإن الأمر يتعلق بمرافقة المؤسسات بإجراءات ملموسة في ميدان دعم تشغيل الشباب، وكذا تنشيط التنمية وتأهيل المؤسسات المذكورة في الميادين التالية العقار، الجباية، المنافذ التجارية، سير الأسواق وتحويلها التنمية البشرية، الفضاءات الوسيطة الدعم المؤسساتي، تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

8- إقامة حكم محلي ملائم: من أجل إقامة حكم ملائم للتنمية المحلية يجب توزيع مختلف الوظائف بين الدولة و فضاءات البرمجة الاقليمية والولايات والبلديات ، فالدولة تحدد وتجسد السياسة الوطنية للتنمية المحلية، أما المجموعات الإقليمية فهم فاعلون رئيسيون في التنمية المحلية ويستفيدون من إعادة تموقع الهياكل الإدارية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية ومن المركزية.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات تنامي دور المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية

بعد الاستقلال و خصوصا إثر التحول الديمقراطي و تبني سياسة التعددية السياسية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، تشكلت العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر ، وتوازيا مع ذلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية و الرياضية ، مهدت إلى

[1] ناجي عبد النور،مرجع سبق الذكر ،ص51

النمو و تطور الحركة الجمعوية في الجزائر التي ساهمت في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني الذي احتل موقعا مهما ، ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب بل تجاوز دوره في المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية و الثقافية و التنموية حيث شهدت منظمات المجتمع نشاطا كبيرا بعد أحداث أكتوبر 1988 و بعد العشرية السوداء خاصة من سنة 1995 بعد الاستقرار الذي عرفته مؤسسات الدولة ، حيث ارتفع عددها من 86 جمعية سنة 1988 إلى 151 جمعية سنة 1990 ، ثم إلى أكثر من 600 جمعية سنة 1995 بعدما سجلت تراجعا سنة 1992 ، بسبب حل جميع الجمعيات التي لها علاقة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و جميع الجمعيات ذات الطابع الديني ، ليصل عددها حسب تصريحات وزير الداخلية و الجماعات المحلية سنة 2009 إلى أكثر من 80 ألف جمعية.[1]

أولا: مؤشرات تصاعد دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر

- الانفتاح السياسي و الاقتصادي أواخر الثمانيات.
- فشل سياسات التوجيه الفوقي لبرامج التنمية المحلية بالجزائر نمو الوعي الجماهيري و زيادة التأثيرات الخارجية.

ثانيا : الدور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري

لقد أكدت العديد من الدراسات أن تنظيمات و مؤسسات المجتمع المدني المعنية بتغيير الواقع التنموي الجزائري ، ترسيخ مفاهيم الحرية و الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان ، تحتاج إلى دفعة قوية لتشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها و دعم قدراتها و تطوير علاقاتها فيها بينها و تكييف طبيعية روابطها بالدولة و مؤسساتها و ضبط إيقاع علاقاتها بالمؤسسات الدولية ، فعلى أساس الدور الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني في تكريس المشاركة المجتمعية و في قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين و العملية التنموية أو بما أن مفهوم التنمية المحلية يهدف إلى إشراك جميع الفئات وأطياف المجتمع

[1] علي بن طاهر ، مرجع سابق الذكر، ص177

في إدارة التنمية المحلية ، و بما أنه عمليا لا يمكن استشارة جميع المواطنين في أن واحد ، فإنه يمكن الاستعانة بممثلين عن المجتمع الموسع و المنظم في جمعيات و جمعيات المجتمع المدني ، و لا يقتصر مشاركة المجتمع على الدور الاستشاري فقط بل يمكن أن يترجم إلى المساهمة في إنجاز المشاريع الخدماتية و التنموية و الإشراف عليها و إدارتها وذلك إذا توافرت لها جملة من الشروط و الآليات التي تدفعنا إلى ممارسة وظائفها بفعالية ووفرت لها الوسائل المادية التقنية اللازمة و التأطير البشري .[1]

ثالثا: واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر:

1- تشخيص الوضع التنموي للبلديات الجزائرية:

تم تحديد 805 بلدية، أي أكثر من نصف البلديات الجزائرية، على أنها بلديات تعرف تأخرا نسبيا في التنمية، وتقع الأقاليم التي تعاني التأخر أساسا في جال التل، الهضاب العليا، وبعض مناطق الجنوب. بحيث تقع هذه البلديات عموما في مجالات جغرافية ذات خصوصية الجيل ، السهوب، ذات الأنظمة البيئية الهشة، وفي الوسط المناخي (الوعرة، الجفاف والفقيرة من حيث الموارد الطبيعية (التراب والماء) وغالبا ما تكون الممارسات الفلاحية فيها بدائية وعرضة للتقلبات المناخية، وغير متكيفة مع الوسط (الحرث في المنحدرات الجبلية الزراعة المكثفة للحبوب، والرعي الجائر في الهضاب العليا) تساهم هذه الممارسات في تدهور واختفاء الموارد وندرتها دون أن تسمح بتحسين مستويات الحياة للسكان. ويزيد بعض الأقطاب الحصرية وقلة الهياكل من عزلة هذه الأقاليم وعرقلة تطورها، وتعيق السكان بسبب عدم وصول التجهيزات القاعدية (الصحة، التربية) ومناطق التشغيل، وهكذا فإن نسبة التمدرس هى من متوسط النسبة الوطنية، كما أن نسبة البطالة عالية بصورة غير طبيعية .

2- ديناميكية التنمية المحلية في تحسين شروط الحياة وتتجسد من خلال :

[1] العربي بن عودة، مرجع سابق الذكر ، ص 145

- الحصول على السكن الذي يحترم المعايير الدنيا للرفاه؛
- وضع قاعدة تجهيزات خاصة الصحية والتربوية؛
- ملائمة التجهيزات مع أنماط حياة السكان الريفي والرحل، بتطوير وتعميم النقل المدرسي وإعادة النظام الداخلي... الخ .
- فك العزلة قصد تحسين الوصول إلى القرى وربط الإقليم؛
- حماية وإحياء الأوساط الطبيعية من خلال إعادة تثمين السلاسل الجبلية واحياء الأنظمة السهبية والواحات؛
- توزيع النشاط الاقتصادي والسهر على استغلال أكثر فاعلية وعقلانية للموارد الطبيعية ووضع حد لبعض الاستغلالات غير المستدامة.
- تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة على أساس تثمين الموارد الخاصة بالوسط الطبيعي والمعارف المحلية، تسند الى حكم راشد للشؤون المحلية من خلال تأطير محسن للبلديات، يسمح بتحديث التسيير المحلي، من خلال إدارة جواري وتشجيع مشاركة المواطنين في الحياة المحلية والتحكم في الموارد المالية.[1]

المبحث الثاني: تقديم جمعية الارشاد و الإصلاح المكتب البلدي لبلدية بودواو

تعتبر الجمعيات الوطنية احد مؤسسات المجتمع المدني المهمة وهي تعكس نشاط المجالس المحلية المنتخبة في ما يخص تسيير الشؤون العامة للمواطنين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية وهو ما يعكس حقيقة ان للجمعيات دور مهم في التنمية المحلية وعلى هذا الأساس سنسلط الضوء في هذا المبحث على التعريف بأحد الجمعيات النشطة على المستوى الوطني والمحلي وهي جمعية الإرشاد والإصلاح حيث تقرر لدينا إجراء دراسة ميدانية في احد مكاتب الجمعية على المستوى البلدي "بلدية بودواو".

[1] ناجي عبد النور،مرجع سابق الذكر، ص56

المطلب الأول: التعريف بجمعية الإرشاد و الإصلاح الجزائرية " المكتب البلدي لبلدية بودواو"

قبل الشروع في تقديم المكتب البلدي لجمعية الإرشاد و الإصلاح لا بأس أن نقدم تقديم بسيطا للجمعية الوطنية الإصلاح و الإرشاد:[1]

جمعية الإرشاد والإصلاح هي جمعية وطنية جزائرية غير حكومية ذات طابع اجتماعي تربوي ثقافي تأسست سنة 1989 واعتمدت من طرف وزارة الداخلية بتاريخ: 1989/09/11 تحت رقم: 0064 053 ،فبعد صدور الدستور الجديد سنة 1989 والذي نص على التعددية السياسية في البلاد في عهد الرئيس الجزائري الراحل الشاذلي بن جديد ،بادر الشيخ محفوظ نحناح ورفيقه الشيخ محمد بوسليماني مع ثلة من إخوانهم إلى تأسيس جمعية وطنية غير سياسية باسم جمعية الإرشاد والإصلاح فكانت أول جمعية إسلامية يتم تأسيسها في ظل الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد مظاهرات سنة 1988 بعد ما بادر نحناح إلى تأسيس حزب سياسي (حركة المجتمع الإسلامي حماس) واصل الشيخ بوسلماني رئاسته للجمعية إلى غاية اختطافه واغتياله من طرف الجماعات المسلحة ،حيث لا يعرف تاريخ اغتياله بالضبط فقط تم اختطافه أواخر شهر ديسمبر 1993 ولم تكتشف جثته الا في أواخر شهر جانفي 1994 و بعد وفاة الشيخ محمد بوسليماني ،ترأس الجمعية بعده كل من الحاج حمو مغارية والأستاذ عيسى بلخضر والأستاذ ناصر الدين شقلال ثم الأستاذ نصر الدين حزام الذي لا يزال رئيسا لها إلى غاية الآن.

جمعية الإرشاد والإصلاح هي جمعية وطنية ومكتب بودواو فرع من فروعا، وهي جمعية ينحصر نشط في مجال الفعل الاجتماعي الخيري و التضامني وإن كانت تتميز بالشمولية وعدم الاختصاص، كما سبق وأن ذكرنا – وهو ما سنحاول توضيحه من خلال تحليل نشاطات مكتب الجمعية السعة بالدراسة ، وهي ذات توجه ديني استنادها على إيديولوجية و مرجع فكرية إسلامية، وكما شرح الأستاذ الزبير عروس في مجمل حديثه عن

[1] وثائق مقدمة من قبل المكتب البلدي لجمعية الارشاد والاصلاح

مثل هذا النوع من الجمعيات " إننا عندما نوظف النعت الإسلامي في هذه الدراسة نقصد به حصرا الجمعيات الحاملة لمشروع اجتماعي و سياسي يستمد أصوله المعرفية الأيديولوجية من الإسلام وتفرعاته المذهبية"[1] وحسب التعريف الذي جاء في الموقع الالكتروني للجمعية جمعية الإرشاد والإصلاح هي جمعية أهلية جزائرية غير حكومية ذات طابع اجتماعي تربوي ثقافي تأسست سنة 1989 اعتمدت من طرف وزارة الداخلية بتاريخ 11 /09/1989 تحت رقم 0064 053 ، وجاء في مطوية من انجاز المكتب. البلدي للجمعية ببدواو التعريف التالي:

هي جمعية وطنية ذات طابع اجتماعي، تربوي، ثقافي، تحكمها القوانين الرسمية وقانونها الأساسي، تتمتع بالشخصية المعنوية وبهياكل وطنية، ولائية بلدية وفرعية، يمتد نشاطها عبر كامل التراب الوطني.[2]

- **النظام الداخلي لمدرسة جمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية"بودواو":**

المادة 1: هذا النظام الداخلي يهدف إلى:

تنظيم العلاقات بين ولي التلميذ وإدارة الجمعية كما يحدد مسؤولية كل طرف تنظيم وتحسين الخدمة في المدرسة فعلى الجميع احترامه .

المادة 2: مدرسة جمعية الإرشاد والإصلاح تستقبل الأطفال البالغين 3 سنوات , 4 سنوات و 5 سنوات.

المادة 3: لا يعتبر الطفل مسجلا إلا إذا كان ملف تسجيله كاملا.

المادة 4: تستقبل مدرسة الجمعية الأطفال ابتداءا من يوم الأحد إلى الخميس بنظام الدوامين

الدوام الصباحي يبدأ من الساعة 08:30 إلى الساعة 11:30

[1] يمين رحايل ، الأبعاد الانثروبولجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي في الجزائر ، رسالة ماجستير في الانثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة قسنطينة، 2010 ، ص187

[2] الموقع الالكتروني لجمعية الإرشاد والإصلاح،http://www.irshad-islah.org/،تم الاطلاع بتاريخ : 21/02/2021

الدوام المسائي يبدأ من الساعة 13:00 إلى الساعة 16:00 تخصص نصف ساعة قبل بداية الدوام لاستقبال الأطفال.

تخصص نصف ساعة بعد الدوام كأقصى حد لانصراف الأطفال مع المرافق المعني.

المادة 5: لا تعمل المدرسة في الأعياد والمناسبات وأيام العطل الرسمية العطل الموسمية محددة بأسبوع واحد فقط.

المادة 6: يلتزم ولي الطفل بدفع مستحقات التمدرس كاملة عن فترة لا تتجاوز 10 أيام من بداية كل شهر في حالة الغياب والعطل يدفع ولي التلميذ المبلغ الشهري كاملا.

المادة 7: في حالة تعرض الطفل لحادث داخل المدرسة تتكفل هذه الأخيرة بالإجراءات اللازمة ثم تستدعي الولي لاستكمال الإجراءات.

المادة 8: على الأولياء مراقبة الأطفال ولوازمهم قبل احظارهم للمدرسة وهذا كي لا ينسوا أدواتهم ولا يحظروا معهم أشياء ثمينة أو خطيرة للمدرسة.[1]

المطلب الثاني : مهام و أهداف جمعية الإصلاح و الإرشاد

إن التحليل السوسيوسياسي لظروف نشأة جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية يبين أن لها أهداف إستراتيجية تتمثل أساسا في تثبيت فعل الحركة الإسلامية من خلال التغلغل في الأوساط الاجتماعية عن طريق مثل هذه التنظيمات، إلا أننا سنقوم في هذا الجزء من بحثنا بتحديد الأهداف المعلنة للجمعية الواردة في قانونها الأساسي المكيف مع قانون الجمعيات رقم 90/31 لسنة 1990 وكيف تعمل الجمعية في المكتب البلدي لبودواو ومن ورائها أعضاء المكتب على تحقيقها في الباب الأول الخاص بالتسمية ، الهدف، ومدة امتداد النشاطات حيث نجد في المادة الثالثة 13 هدف غير انه يصرح المكتب البلدي من خلال منشوراته بثمانية أهداف ويعمل على تحقيق ست منها عن طريق نشاطاته التي سنوردها فيما

[1] النظام الداخلي للمكتب البلدي للجمعية ببودواو،

يلي مقابل الهدف الذي تعمل على تحقيقه كما جاء في القانون الأساسي للجمعية حيث قمنا بترتيب هذه الأهداف حسب النشاطات التي تعمل على تحقيقها كالتالي:[1]

1-الهدف الخاص بالمساهمة في حماية الطفل من كل الأضرار الجسمية والفكرية والنفسية والعمل على توفير أماكن ووسائل الوقاية والحماية والتربية و الترفيه النوادي، المراكز ورياض الأطفال ، ولقد قمنا بتصنيف هذا الهدف على رأس أهداف الجمعية لأن العمل على تحقيق مستمر طوال السنة س دل النشاط الرئيسي المتمثل في نادي الطفل، وفي هذا الصدد يقول أحد المبحوثين وهو من أعضاء مكتب الجمعية في معرض حديثه عن نشاطات الجمعية نحن نسمية العمل الدائم وان كنا لم ندرجه في الخطة السنوية لأنه عمل دائم وهو تعليم الأطفال الصغار من ثلاث إلى خمس سنوات، عمل دائم خلال السنة، تقديم دروس عن طريق برنامج موضوع من طرف جمعية الإرشاد والإصلاح بالاستعانة بمناهج أخرى النادي تأسس سنة 2006 ويعمل على تأطير الأطفال في سن ما قبل التمدرس من ثلاث سنوات ونصف خمس سنوات ويضم حاليا 110 طفل مقسمين على أربع أفواج، كل فوج تديره مربية تعمل على تطبيق برنامج متنوع بين ألعاب، قراءة وكتابة، تعبير ، قرآن، أناشيد، أشغال وحساب بحجم ساعي قدره ثلاث ساعات في اليوم لكل فوج، وقد خصصت الجمعية لذلك الحجرات الثلاثة الموجودة بمقرها، كما يستفيد أطفال النادي من فحص طبي شامل، إضافة إلى رحلات ترفيهية والحفلات التي تنظمها الجمعية .

2-الاعتناء بالشباب من خلال برامج تربوية وعلمية وصحية ورياضية تستوعب انشغالاته وتفعل دوره في البناء الوطني وتنمية المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف الجمعية تعمل أولا على جلب الشباب المتمدرس ثم العمل على توجيه طاقاتهم نحو الدراسة من خلال مساعدتهم عن طريق دروس التقوية الموجهة للتلاميذ المقبلين على شهادة التعليم المتوسط و مادة البكالوريا، وعقد جلسات توجيهية مع المتفوقين منهم

[1] القانون الأساسي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية

خلال العطلة الصفية وتنظيم رحلات تربوية لصالحهم وفتح مسابقات فكرية وفي تجويد القرآن الكريم كما يدخل في هذا الباب تنظيم الندوات التاريخية ومحاولة إشراك الشباب في مختلف نشاطات الجمعية.[1]

3- الأهداف الاجتماعية والتي أدرجتها الجمعية في قانونها الأساسي كالتالي: " إنشاء المرافق الخيرية والاجتماعية والمساهمة في الحملات الإغاثية والتضامنية " وهو هدف ذوا أهمية بالغة في نظر أغلب المبحوثين من أعضاء المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح، حيث صادفتنا العديد من الإجابات التي تأكد ذلك ومنها: "... كذلك هناك النشاط الاجتماعي و هو دائم وإن كان لنا أن نذكر؛ قفة رمضان، عيد الأضحى وعيد الفطر، وكذلك تقديم المساعدات نحاول أن ننقص من المعاناة التي تعاني منها بعض العائلات من خلال الاتصال بالمحسنين وجمع مساعدات لتلك العائلات... وتعمل الجمعية على تحقيق هذه الأهداف من خلال العديد من النشاطات والتي نذكر منها ما قامت به في هذا الجانب خلال سنة 2008 ؛ التكفل ب 15 عائلة معوزة خلال شهر رمضان عن كريق توزيع قفة رمضان، توزيع 11 محفظة مدرسية على أطفال الفقراء عشية الدخول المدرسي، حملة جمع وتوزيع الألبسة المستعملة وإعادة توزيعها على 30 عائلة فقيرة بمناسبة عيد الفطر، التكفل بعائلتين معوزتين في عيد الأضحى من خلال شراء أضحيتين.

4-المساهمة في التعليم القرآني والعمل على تحديث الطرائق والوسائل وإنشاء المدارس النموذجية لذلك، حيث أجرت الجمعية في هذا الصدد مسابقات في تجويد وترتيل وحفظ القرآن الكريم، وعلى ما يبدو فأعضاء الجمعية يولون أهمية بالغة لهذا الهدف، أهمية تتجلى من خلال تركيزهم الشخصي وعنايتهم بحفظ القرآن وهو ما لمسناه من خلال برمجتهم لوقت دائم خلال أيام الأسبوع لذلك، بالإضافة إلى ترديدهم للكثير من الآيات القرآنية في كلامهم.

[1] القانون الأساسي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية

5- العمل على ترقية المرأة وتفعيل دورها الحضاري وحماية الأسرة الجزائرية وتثمين رصيدها التضامني، ولقد خصصت الجمعية لذلك نادي خاص نادي صناعة الحياة الذي يعرف إقبالا جدير بالذكر مقارنة بوضعية المشاركة الجمعوية للمرأة بالمنطقة.

6-العمل على خدمة المجتمع وحمايته من الآفات والانحرافات والأخطار من خلال عمل اجتماعي فعال، نذكر هنا المبادرة التي قامت بها الجمعية والمتمثلة في ندوة حول ظاهرة السرقة والتعدي السافر سنة 2005م، وندوة حول الآفات الاجتماعية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات سنة 2008م، ندوة حول الظاهرة اللا أخلاقية بالمؤسسات التربوية سنة 2009م. والملاحظ على هذه النشاطات أنها تصب بشكل مباشر في خدمة الأهداف المدنية التي تبرز هنا في الأهداف التالية:[1]

- حماية الطفولة؛
- الاعتناء بالشباب؛
- الخدمات الاجتماعية؛
- ترقية المرأة وتفعيل دورها؛
- خدمة المجتمع وحمايته من الآفات.

المطلب الثالث: مساهمة جمعية الارشاد والاصلاح الجزائرية في ترقية الوسط الاجتماعي على مستوى ولاية بومرداس

في إطار برنامجها السنوي عكفت جمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية خلال سنة 2020 على تسطير برنامج خاص للتكفل بالمجتمع المحلي على مستوى ولاية بومرداس والذي كان لمكتب بلدية بودواو نصيب وافر في تجسيده حيث قسم البرنامج الى محاور على النحو الاتي : [2]

- محور خاص بحملات التوعية و التحسيس وعمليات التعقيم:

[1] القانون الأساسي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية

[2] التقرير السنوي للمكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية ببودواو لسنة2020

قام المكتب الولائي ببومرداس بتسطير حملات توعية و توفير تجهيزات لصالح الهياكل القاعدية لولاية بومرداس كمكاتب البريد ودور البلديات لتفادي تفشي الوباء والجدول الأتي يوضح بالأرقام نصيب ولاية بومرداس .

جدول رقم 1 يوضح مقتنيات المكتب البلدي لجمعية الإرشاد و الإصلاح الجزائرية

1	حملات التوعية – توزيع الدعائم	250
2	الحملات التوعية/ الوسائل الوقائية	230
3	العنصر البشري	200
4	تجهيزات ووسائل مستعملة	22
5	الوسائل الوقائية لفرق العمل	205

المصدر: **التقرير السنوي لمكتب جمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية لولاية بومرداس لسنة 2020**

- **محور المساعدات الاجتماعية :**

1	السلة الغذائية	12000
2	سلة الخضر والفواكه	2500
3	حزمة مواد التنظيف	2350
4	كفالات الأيتام	443
5	كفالات الأسر المحتاجة	20
6	منح نقدية	470
7	كسوة العيد	643
8	وجبات	1500

جدول رقم 2 : يوضح المساعدات الموجهة لصالح سكان ولاية بومرداس :

المصدر : التقرير السنوي لمكتب جمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية لولاية بومرداس لسنة 2020

- **محور خاص: البرامج الاجتماعية**

- حملة شتاء دافئ :[1]

تقوم الجمعية سنويا بهذه الحملة وهي من النشاطات المهمة في أجندة المكتب الولائي لولاية بومرداس تتمثل هذه الحملة في توفير لوازم الحياة الكريمة لصالح الفئات الهشة والمحرومة على مستوى الإقليم.

والجدول الأتي يوضح بالأرقام حصيلة حملة شتاء دافئ لسنة 2019/2020:[2]

جدول رقم 2: يوضح حصيلة حملة شتاء دافئ المنظمة من قبل مكتب جمعية الارشاد والإصلاح الجزائرية

الحصيلة الولائية	عدد القوافل	الطرود الغذائية	الألبسة	الأغطية	الافرشة	أجهزة التدفئة	حذاء شتوي	إعانات مالية	العائلات المستفيدة
	05	378	133	439	03	21	123	19	802

المصدر : التقرير السنوي لمكتب جمعية الإرشاد والإصلاح لسنة 2020

المبحث الثالث: دور جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية (جمعية الإرشاد والإصلاح لبلدية بودواو نموذجا)

المطلب الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة

الفرع الأول: مجالات الدراسة

تعتبر الإجراءات المنهجية للدراسة في أي بحث أو دراسة القاعدة الأساسية التي يملكها الباحث في جمع وتحليل ودراسة البيانات هي كالتالي:

المجال المكاني: ويقصد به الحيز الجغرافي الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية، بحيث تم إجراء هذه الدراسة في ما يخص استخدام الاستبيان بمقر المكتب البلدي لجمعية الإصلاح والإرشاد ببودواو والتي هي مثال عن باقي جمعيات ولاية الوطن نظرا للتشابه بين الحركة

[1] تقرير السنوي للمكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية ببودواو لسنة 2020

[2] تقرير السنوي للمكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية ببودواو لسنة 2020

الجمعوية وباقي جمعيات الجزائر من حيث الإطار القانوني الذي ينظمها وعلاقتها بالدولة بالإضافة إلى مساهمتها في تحسين التنمية المحلية و قد تحدد مكان إجراء الدراسة أيضا على مستوى بلدية بودواو من خلال المقابلة التي أجريت مع الأمين العام للبلدية .

المجال البشري : يتضمن المجال البشري جميع العناصر التي اعتمد عليها الباحث في جمع البيانات فالمجال البشري لا يقتصر فقط على أفراد العينة بل يمتد إلى كل الذين تم الرجوع إليهم لاستكمال البيانات، والأفراد شملتهم الدراسة هم أعضاء وإطارات جمعية فرع جمعية الإصلاح و الإرشاد ببدواو وكذالك إطار المجلس المحلي لبلدية بودواو ممثل في شخص الأمين العام للبلدية .

المجال الزمني: ويقصد به الفترة أو المدة التي استغرقتها هذه الدراسة بدءا بالعمل النظري مرورا بالعمل الميداني، واستغرقت الدراسة حوالي 04 أشهر ما بين النظري والميداني .

الفرع الثاني: العينة وكيفية اختيارها .

- مجتمع الدراسة : يعتبر مجتمع الدراسة الأفراد الذين تجرى عليهم الدراسة وقد كان اختيارنا لفرع جمعية الإصلاح والإرشاد ببدواو بناء على الإسهامات التي يقدمها في المجال الاجتماعي الذي ينعكس على تعزيز التنمية المحلية على مستوى بلدية بودواو
- العينة: من اجل إجراء المعاينة وتحديد الوحدات لعينة الدراسة الميدانية ومنه اعتمدنا في دراستنا على العينة **القصدية**[1] وذلك باختيار فرع جمعية الإصلاح والإرشاد لبلدية بودواو بحيث تم حجم صغير من هذه العينة قدر ب عشرة مبحوثين باعتبار ان حجم العينة متجانس مع مجتمع الأصلي للدراسة.

توزع أفراد العينة حسب السن في فرع جمعية الإصلاح و الإرشاد إذ أن المتطوعين تتراوح أعمارهم ما بين 18 سنة إلى 39 سنة وعليه فان هناك سبعة فئات تقل أعمارهم عن 25 سنة وخمسة فئات تزيد أعمارها عن 25 سنة وعليه نجد أن أكثر الفئات تطوعا هي الفئة

[1] محمد شلبي,المنهجية في التحليل السياسي ،دون دار نشر ,الجزائر ،1997،ص122

الشبانية أي ما بين 18 سنة إلى 25 سنة لان هذه المرحلة تعتبر مرحلة الشباب و بالتالي فهي مرحلة الحيوية والنشاط ويقدم من خلالها الفرد كل قوته للتطوع للأعمال الخيرية الفئة الأخرى التي يزيد سنها على 25 سنة فنجدها اقل نشاطا وذلك قد يرجع إلى فارق السن والى أما عن الانشغال بالحياة اليومية و بالتالي البعد عن العمل التطوعي بسبب الالتزامات والانشغالات.

الفرع الثالث: أدوات البيانات المقابلة

وهي أسلوب في البحث العلمي عبارة عن حوار أو مناقشة بين الباحث وشخص أو أشخاص قصد الوصول للمعلومات وذلك عبر مجموعة من الأسئلة واستفسارات قصد الإجابة عنها. ومنه قمنا بتوزيع استبيان لصلاح أعضاء المكتب البلدي لجمعية الإصلاح والإرشاد ببدواو وذلك بالاعتماد على مجموعة أسئلة واستفسارات تساعدنا في التعرف على أهم النشاطات التي تقوم بها الجمعية وكيفية اسهامها في تحقيق التنمية المحلية

- الاستمارة: وهو عبارة عن وثيقة تتم بواسطته تسجيل البيانات والمعلومات وجمعها حول الظاهرة موضوع البحث وتتم عبر أسئلة مكتوبة على استمارة يقوم بإعدادها الباحث.[1]
- الملاحظة: وهي عبارة عن القيام بمشاهدة ورصد سلوك ظواهر محددة وأفراد محددين خلال فترة زمنية محددة وتكوين في بيئة تتضمن الموضوعية والحياد لما يتم جمع المعطيات، وقمنا باستخدام هذه الأداة من خلال ملاحظة هذه النشاطات التي تقوم بها الجمعية [2]

المطلب الثاني : تحليل فرضية الدراسة الرئيسية

[1] محمد شلبي, مرجع سابق الذكر،ص 85

[2] مرجع نفسه,ص90

تساهم جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الحلية من خلال تسهيل تمرير برامج التنمية المحلية وتنفيذها عبر مختلف المؤسسات والجمعيات المكونة لها.

تم إجراء مقابلة بتاريخ : 12/06/2021مع الأمين العام لبلدية بودواو حيث تمت المقابلة في مكتبه الشخصي أجاب السيد الأمين العام على مجموعة من الأسئلة على النحو الآتي:

المحور الأول : نشاط جمعيات المجتمع المدني على المستوى المحلي

1- ترون نشاط جمعيات المجتمع المدني على مستوى بلدية بودواو؟

عندنا مجموعة من الجمعيات تنشط على مستويات متعددة بعضها ناشط ، يساهم بشكل ايجابي و فعال ، و فق الأهداف المسطرة من طرفها. و منها من يكون نشاطها جزئي ومحدود.

2-ما هي أهم الجمعيات الناشطة على مستوى بلدية بدواو؟

تتمتع بلدية بودواو بعدد لا بأس به من الجمعيات النشطة على مستوى العديد من الأنشطة نذكر على سبيل المثال:

- الثقافية : مسرح بودواو ، جمعية كونسرتو ، الإرشاد و الإصلاح.
- الخيرية : كافل اليتيم ، الإرشاد و الإصلاح ، و غيرها...
- جمعيات لجان الأحياء : تساهم بشكل مباشر في التنمية المحلية ؛ في إطار الديمقراطية التشاركية و هي عبارة عن همزة وصل بين المواطن و الحاكم

3- هل توجد مجالات محددة لنشاط هذه الجمعيات على مستوى بلديتكم؟

لا ليس هنالك مجال محدد لنشاط الجمعيات على مستوى بلديتنا,المهم ان يكون نشاطاتها هادفة.

4-هل يدعم المجلس البلدي لبودواو باعتباره يمثل المجلس المنتخب محليا نشاطات الجمعيات المدنية

نعم تتحصل الجمعيات النشطة على مستوى بلديتنا على دعم معتبر يقدر بنسبة 3% لتغطية نشاطاتها .

5-هل توجد عراقيل تحول دون مشاركة فعلية لهذه الجمعيات في تحقيق مختلف برامج التنمية على المستوى المحلي

حسب التقارير الوافدة إلينا هنالك بعض العراقيل نذكر منها:

- عراقيل قانونية : لأن الإعانات الموجهة لها نسبة و لا يمكن تقديم أكثر من ذلك.
- عراقيل موضوعية : ترجع بالأساس إلى مدى توافق أهداف الجمعيات مع أهداف المجلس الشعبي البلدي

6-هل توجد امتيازات معينة تحضى بها الجمعيات النشطة على مستوى بلدية بودواو فيما يخص التمويلات المادية ؟

هنالك امتيازات نسبية تتوقف حسب الوضعية فمثلا لدينا بغض الجمعيات التي تقوم بنشاطات لصالح مناطق الظل يقتضي منا كمجلس محلي منتخب منحها امتيازات تساعدها في تجسيد هذه النشاطات.

المحور الثاني : مساهمة جمعية الإصلاح والإرشاد مكتب بدواو في دعم جهود التنمية المحلية على مستوى بلدية بدواو

1-هل لمكتب جمعية الإصلاح و الارشاد لبلدية بودواو دور في تنفيذ مخططاتكم المتعلقة بتفعيل برامج التنمية المحلية على مستوى البلدية

دورها نسبي وغير مباشر , ولكن على العموم وجدنا انها تنشط في مجالين أساسيين وهما المجال التطوعي الخيري كتوفير الروضات و الإعانات للفئات الهشة والمجال الثقافي خصوصا في شقه الديني المتعلق بمسابقات القران الكريم

2- في إطار تنفيذ السياسات التنموية في مختلف المجالات ما هي ابرز المجالات التي يشارككم في تنفيذ سياساتها مكتب جمعية الإصلاح والإرشاد لبلدية بودواو ؟

في الحقيقة هنالك العديد من المجالات التي تشاركنا هذه الجمعية في تنفيذ النشاطات الخاصة بها نذكر على سبيل المثال:

- المجال التربوي و الثقافي ؛
- الإعانات الاجتماعية ؛
- مكافحة الآفات الاجتماعية.

3-ما هي أهم النشاطات الاجتماعية التي يرافقكم في تنفيذها مكتب جمعية الإصلاح والإرشاد لبلدية بودواو ؟

يرافقنا أعضاء الجمعية وهم مشكورين بصفة دورية في توفير قفة رمضان و الختان الجماعي لصالح الفئات الهشة.

4-هل يحظى المكتب البلدي لجمعية الإصلاح و الإرشاد ببدواو بالتمويل الكافي الذي يجعله في نشاط مستمر على المستوى الثقافي و الاجتماعي ؟

نظرا للنسبة القليلة من الدعم الذي يتقاسمه الجمعيات 3% فانه من الطبيعي أن لا يكون التمويل الخاص بنا كافي لها .

المطلب الثالث : عرض نتائج الاستبيان ومناقشتها

أولا : البيانات الشخصية لعينة الدراسة

1-جدول رقم 5 جنس عينة الدراسة

البيانات	التكررات	النسب المئوية
ذكر	5	%50
أنثى	5	%50

2-جدول رقم 6 : سن عينة الدراسة

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
اقل من 30 سنة	**1**	**%10**
من 30 سنة الى 39 سنة	**3**	**%30**
من 40 الى 49 سنة	**4**	**%40**
اكثر من 50 سنة	**2**	**%20**

3-جدول رقم 7 : دخل عينة الدراسة

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
بدون دخل	**2**	**%20**
اقل من 20000دج	**2**	**%20**
من 20000دج الى 40000دج	**4**	**%40**
اكثر من 40000 دج	**2**	**%20**

ثانيا : نشاط اعضاء الجمعية :

جدول رقم 8 : امتلاك صفة عضوية التاسيس

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	2	%20
لا	8	%80

جدول رقم 9 : مدة ممارسة النشاط الجمعوي

البيانات	التكررات	النسب المئوية
من سنة الى 5 سنوات	2	% 20
من 5 سنوات الى 10 سنوات	1	%10
من 11 سنة الى 15 سنة	4	%40
اكثر من 15 سنة	3	%30

جدول رقم 10 : الانتماء الى جمعيات اخرى

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	4	% 40
لا	6	%60

جدول رقم 11 : النطاق الذي تنشط فيه جمعية الإرشاد و الإصلاح

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
داخل دائرة بودواو	**10**	**%100**
خارج دائرة بودواو	**0**	**%0**

ثالثا : النشاط العام للجمعية على المستوى المحلي

جدول رقم 12 : مدى اهتمام الجمعية بالجانب الاجتماعي من وجهة نظر المبحوثين

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
تهتم الجمعية بالجانب الاجتماعي	**10**	**%10**
لا تهتم الجمعية بالجانب الاجتماعي	**0**	**%0**

تعليق : نلاحظ من خلال الجدول أن نشاط الجمعية موجه كلية لصالح المجتمع المحلي الذي تنشط في وسطه الجمعية وهذا راجع إلى طبيعة الجمعية في حد ذاتها.

جدول رقم 12 : مدى تغطية تمويلات البلدية لنشاطات البلدية من وجهة نظر المبحوثين

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
تغطية كافية	3	%30
تغطية محدودة	2	%20
تغطية غير كافية	5	%50

تعليق:من خلال الجدول يلاحظ انه هنالك إجماع على أن التمويل المتحصل عليه من قبل البلدية لا يكفي لتغطية كافة النشطات المستمرة وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدم إدراج التمويل الجمعوي في الميزانية المحلية للبلدية بنسب اكبر .

جدول رقم 13 : التمتع بصلاحيات رفع التقارير وإخطار السلطات المحلية

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	**0**	%0
لا	**10**	%100

تعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية لايتمتع بسلطة تقديم الشكاوى و الاحتجاجات إلى السلطات المحلية بخصوص المشاكل التي يجدها المكتب في مجال نشاطه.

جدول رقم 14 : امتلاك برنامج خاص للتكفل بالفئات الهشة في المجتمع

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	8	%80
لا	2	%20

تعليق:من الجدول نلاحظ أن المكتب البلدي للجمعية لديه برنامج واضح للتكفل بالفئات الهشة في المجتمع على مستوى البلدية.

جدول رقم 15: وجود صعوبات تعرقل السير الحسن للجمعية

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	10	%10
لا	0	%0

تعليق : من خلال الجدول نلاحظ أن أعضاء الجمعية تواجههم صعوبات كثيرة للنشاط بشكل عادي وهو راجع أساسا لغياب الدعم من قبل المجلس البلدي في الكثير من المرات .

جدول رقم 16 : حصول الجمعية على التسهيلات عند مزاولة الانشطة

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	7	%70
لا	3	%30

تعليق : نلاحظ من الجدول أن نسبة تفوق النصف من العينة أكدت على وجود تسهيلات من قبل السلطات المحلية أثناء قيامهم بنشاطاتهم وهو ما يدل على حرص السلطات على تقديم الدعم اللازم للجمعيات.

جدول رقم 17 : مساهمة الجمعية في ترقية المجتمع والوسط الثقافي محليا

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	4	%40
لا	6	%60

تعليق:من خلال الجدول نلاحظ ان الجمعية بنشاطاتها المختلفة تساهمفي الرقي بالمجتمع خاصة من الناحية الثقافية و الدينية .

جدول رقم 18 : مرافقة الجمعية للسلطات المحلية في مختلف المناسبات

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	7	%70
لا	3	%3

تعليق:من خلال الجدول نلاحظ ان الجمعية تسعى جاهدة لمرافقة السلطات المحلية في النشاطات التي تقوم بها بصفة انفرادية رغم عدم ادراجها ضمن جدول اعمال الجمعية.

جدول رقم 19 : مساهمة الجمعية في الربط بين احتياجات المواطنين و قدرات البلدية

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	10	%10
لا	0	%0

تعليق:من خلال الجدول نلاحظ ان الجمعية من خلال الحملات و النشاطات التي تقوم بها تساهم في توفير مايمكن توفيره للمواطنين المعوزين على مستوى البلدية رغم تولي البلدية مسؤولية الاعانات

جدول رقم 20 : الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي لسنوات قادمة

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	10	%10
لا	0	%0

تعليق:نلاحظ من خلال الجدول ان الجمعية لا تخطط لنشاطاتها الا لسنة واحدة وهذا تقيدا بالقانون الاساسي للجمعية الوطنية الذي ينص على تفضيل التخطيط السنوي قصد التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث.

جدول رقم 21 : القيام بخرجات ميدانية لصالح سكان البلدية

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	6	%60
لا	4	%40

تعليق من خلال الجدول نلاحظ ان الجمعية تقوم بخرجات ميدانية في اطار حملاتها الاجتماعية حيث اكدت 60%من العينة ذالك.

جدول رقم 22 : عقد لقاءات دورية مع المسؤولين على المستوى المحلي

البيانات	**التكرارات**	**النسب المئوية**

نعم	3	%30
لا	7	%70

تعليق : من خلال الجدول نلاحظ انه هنالك غياب تنسيق بين المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية والسلطات المحلية خصوصا في الآونة الأخيرة

جدول رقم 23 : مدى حرية الجمعية في نقل تقاريرها حول المجال الذي تنشط فيه الى المقر المركزي للجمعية الوطنية

البيانات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	0	%0
لا	10	%100

تعليق : من خلال الجدول يتضح جليا غياب الحرية في نقل التقارير وهذا راجع اساسا الى الرقابة المسلطة على الجمعيات على المستوى المحلي

نتائج الدراسة:

بعد الانتهاء من الجانب النظري و التطبيقي للدارسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نلخصها كالأتي:

- نشاط المجتمع المدني في الوقت الحاضر أكثر من ضروري خصوصا مع تداعيات العولمة التي ساهمت في إعادة النظر في طبيعة الدور الذي يمارسه المجتمع المدني ونقله من الدور الرقابي على النشاط العام للدولة إلى مرافقة و مشاركة الدولة بمؤسساتها في تنمية المجالات والقطاعات الحساسة في الدولة؛
- المجتمع المدني في الجزائر تواجهه صعوبات في إطار نشاطه راجعا أساسا إلى غياب التخطيط و عدم توحد النظرة والتوجه بالنسبة لمؤسساته التي تعمل متفرقة ؛
- مشكل التنمية المحلية في الجزائر يعود ليطرح تساؤلا حول غياب البرامج التنموية الواضحة المعالم والتوجه وهو ما يجعل تطبيق التنمية المحلية على ارض الواقع بطيئا ولا يستجيب لي احتياجات المواطنين إلا بعد تفاقم الأوضاع؛
- تلعب الجمعيات دورا مهما في تنمية المجتمعات ونشاطها يساعد على إبقاء مؤسسات الدولة و هيئاتها في دراية تامة حول حقيقة الأوضاع التنموية عبر مختلف بلديات وولايات الوطن؛

- يتطلب التجسيد الفعلي للتنمية التخفيف من أعباء الإدارة المركزية كون فضاء التنمية المحلية على ارض الواقع هو البلدية باعتبارها النواة الأخيرة للدولة حيث أن المنح الجزئي لحرية التصرف في ميزانية البلدية كفيل بجعلها قادرة على حل بعض المشاكل التنموية التي تعاني منها دون الحاجة إلى نقلها إلى الهيئات الممركزة "الولاية" .
- يتم تجسيد التنمية المحلية في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والثقافية وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الجمعيات وسيلة مهمة لتمرير برامج التنمية المحلية المسطرة من قبل الهيئات المركزية لصالح البلديات ؛
- تساهم جمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية عن طريق مكتبها البلدي ببدواو في تنمية المجتمع بواسطة جملة من النشاطات و الحملات الموجهة لصالح سكان البلدية
- عمل المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية ببلدية بودواو. خلال سنة 2020والتي شهدت معاناة الدولة الجزائرية على غرار باقي دول العالم من تفشي فيروس كورونا على القيام بأكبر عدد من الحملات التوعوية و توفير الاعانات لصالح المتضررين من الفيروس جراء توقف النشاط الاقتصادي؛
- يحسب للمكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية إنشاءه لمدرسة لتعليم القران تعمل على ترقية فئة الأطفال و زيادة المستوى الثقافي لديهم؛
- رغم مشاكل الميزانيات التي تعاني منها البلديات في الجزائر إلا أن بلدية بودواو خصصت 3%من الميزانية لصالح الجمعيات إيمانا بها بفعالية النشاط الجمعوي في دعم جهود الدولة لتحقيق التنمية المحلية ؛
- يعاني المكتب البلدي لجمعية الإرشاد والإصلاح الجزائرية لبلدية بودواو من مشكل التمويل المادي والمعنوي نظرا لكثرة الأنشطة التي يمارسها سنويا وهو ما جعل الجمعية تفكر في تقليص بعض الأنشطة من خلال غربلة الأهم منها من المهم بسب الضائقة المالية التي تعاني منها البلدية مؤخرا.

الخاتمة:

يعتبر المجتمع المدني محور العملية السياسية في الوقت الحالي،يعبر نشاطه باستمرار عن مدى توفر مقومات الديمقراطية في الدول،فلقد تجاوزت الدراسات الحديثة في مجال الإدارة المحلية الأفكار الكلاسيكية التي اعتبرت المجتمع المدني بمؤسساته وسيلة من وسائل الضغط على الأنظمة الحاكمة في الدول، حيث أكدت أن المجتمع المدني يتمتع بمؤسسات وتكوينات مرنة تستجيب بسرعة للتغيرات الخارجية وهو داعم أساسي للدول النامية من خلال مشاركته في عملية التنمية على المستوى المحلي،وعليه فانه من خلال دراستنا اتضح جليا أن المجتمع المدني يعتبر محور العملية التنموية وهذا من خلال نشاط مؤسساته التي تمارس العمل الرقابي و تشارك في نفس الوقت في تنمية المجتمع المحلي،وهنا نجد أن الجمعيات من أهم مؤسسات المجتمع المدني مشاركة في التنمية المحلية وهذا باعتبارها تقوم على التكامل بين جهود الدولة الرامية إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن و بين قناعة هذا الأخير أن جهودها وحدها لا تكفي إذا لم يشارك المواطن في تحسين وترقية المجتمع الذي يعيش فيه باعتباره فردا منه ،لذا فان الانخراط في المجتمع المدني يعتبر عامل مهم لتجسيد اعلي نسبة من برامج التنمية المحلية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان نشاط الجمعيات على المستوى المحلي يمكن له ان يدعم جهود الدول في سبيل تحقيق التنمية المحلية،لكن الاشكال الرئيسي الذي تتعرض له الجمعيات و الذي تمت ملاحظته ميدانيا هو اثر استقلاليتها من الناحية المادية و التدعيمية وهو ما يجعلنا نفتح افاق لهذه الدراسة ونتسائل عن اهمية الاستقلال المالي للجمعيات و اثره في نجاح برامج التنمية المحلية.

❖ **قائمة المراجع :**

أولا : الكتب

1-العوكة نائل عبد الحفيظ ، إدارة التنمية: أسس – النظريات – التطبيقات المحلية عمان : دار زجرات للنشر والتوزيع، د.ط،2009 .

2-بنت حمود حماد ابتسام ،ملخص كتاب القيادة وتنمية المجتمعات ،الأردن: الوراق للنشر و التوزيع، ط1، 2012 .

3-بن خليف عبد الوهاب ،المدخل إلي علم السياسة، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط2010،1.

4- بشارة عزمي ،المجتمع المدني:دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, 1998.

5-كويحل فاروق و دردیش أحمد، التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية و المعيقات السوسيو ثقافية، دون دار نشر، دون سنة.

6-محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي،الأردن: دار الجامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

7-محمد الخزرجي ثامر كامل، المجتمع المدني و التنمية السياسية دراسة في الإصلاحات حديث في العالم العربي، الأردن مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، ط1 ، 2012 .

8-منصور الجبالي مرتضى,الشرائح الاجتماعية التقليدية للمجتمع المدني،لبنان: دار التضامن للطباعة والنشر، ط2 ،2015.

9-سالم ممدوح, المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، مصر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ط1, 2004.

10- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي ،دون دار نشر،الجزائر ،1997.

11- توفيق حسين ، المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية ، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ،1992.

12- خاطر احمد مصطفى ، تنمية المجتمع المحلي، مصر: الاتجاهات المعاصرة نموذج الممارسات والاستراتيجيات، ط1،2000.

ثانيا : المقالات

1-اسليماني محمد و علي بايزيد, أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية،مجلة الاقتصاد و التنمية، 2015.

2-بوقصاص عبد الحميد ، التنمية في المجتمعات المحلية بين الواقع و الأهداف مجلة التواصل ، 2000 .

3-بن ناصر وهيبة ، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،6.

4-بن ناصر يوسف،معطيات جديدة في التنمية المحلية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، 1995.

5-بن علي خليل، سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية،مجلة أبحاث، 2018، .

6-زبيري عبد الله ، المجتمع المدني في الجزائر بين المضمون التطوعي والغاية السياسية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، 2021.

7-حاروش نورالدين ، تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني ... البرلمان المدني؟، مجلة المفكر، 10.

8-حمدان محمد الطيب ،دور المجتمع المدني في المساهمة في التنمية وصنع السياسات العامة في الدول النامية مجلة المفكر،العدد2.

9-حميطوش يوسف، اشكالية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المفكر،12.

10-كرفالي، هبة الله، المجتمع المدني: عودة المفهوم و فضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي،مجلة الحقيقة العدد41، 2017.

11- لعروسي رابح ، أفاق ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر،مجلة النهضة، مصر،2009.

12-مرقومة منصور ، المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية, دفاتر السياسة والقانون، الملتقى الدولي الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي, كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2010 .

13-ناجي عبد النور، " االنظام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية مديرية النشر لجامعة قالمة ، 2006.

14-نصيب ليندة,المجتمع المدني :الواقع و التحديات, مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 2006.

15-عابد الجابري محمد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي،1995.

16-عبد اللطيف إبراهيم،الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، العدد 03 1992.

17-عزاوي حمزة، 'الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموية، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع ،2012.

18-عيسى محمد عبد الشفيع, مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها في التنمية المحلية مجلة المعهد القومي للتخطيط بالقاهرة 2012.

19-قاشي علال،دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، 5 ، 2019.

20-خنوش محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية، مجلة المفكر،2، 2016.

ثالثا : الأطروحات و الرسائل الجامعية:

1-بولاقة حدة ، واقع المجتمع المدني الجزائري ابان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال(رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ،2010).

2-بوتاتة عبد الحق و العايب عبد الهادي ، ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية(اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص ادارة الجماعات المحلية ,جامعة بومرداس 2016/2015) .

3-بلهوشات رهام ، دور الجمعيات الجزائرية في تحقيق التنمية المجتمعية ، (اطروحة دكتوراه ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية).

4-بن طاهر علي " الدولة والمجتمع المدني في الجزائر،دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية "(اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر-3- ،2010).

5-بن عودة العربي " اسهام وسائل الاعلام في ترقية المجتمع المدني،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2006).

6-يوسف سلاوي ,مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري ،(اطروحة دكتوراه,في الحقوق فرع القانون العام ,كلية الحقوق جامعة الجزائر,2017/ 2018).

7-محمد الطاهر عزيز, اليات تفعيل دور البلدية ,في إدارة التنمية المحلية بالجزائر ،(رسالة ماجستير في الحقوق, كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة ورقلة ,2011)

8-سالمي سلاف ,دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية الحزبية الجزائر،(رسالة ماجيستر في العلوم السياسية فرع دراسات مغاربية ، كلية الحقوق والعلوم السياسة بسكرة,2009/ 2010).

9-عبادي خير الدين ، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا2010/1990 ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر03 ، 2010).

10-عبد اللاوي عبد السلام, دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج ،(رسالة ماجستير " في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح 2011 /2010).

11-رحايل ، الابعاد الانثروبولجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي في الجزائر ،(رسالة ماجستير في الانثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة قسنطينة، 2010).

12-ريملاوي سفيان ،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية الجزائر الوسطى،(رسالة ماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر2010)

13-خنفري خيضر.تمويل التنمية المحلية في الجزائر ،واقع و آفاق، (أطروحة دكتوراه في قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير. كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3 , 2013).

رابعا: الملتقيات و الندوات

1-رحماني موسى واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية ، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ,كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة.

2-خنيش سنونسي, إدارة التنمية المحلية المفهوم الأبعاد والمجال, الملتقى الوطني حول تحديات الادارة المحلية الواقع والآفاق ن كلية الحقوق و العلوم السياسية ,جامعة الجلفة ، 2010.

خامسا: المواقع الالكترونية

1-أبو العلا عزي الأخضر, التنمية المحلية والحكم الراشد, (مجلة العلوم الإنسانية عدد 59 بتاريخ 13 / 2005/08) في: http://www.freemediawatch.org

2-شكر عبد الغفار ، "نشأة وتطور المجتمع المدني مكوناته واطار التنظمي الحوار المتمدن" العدد2004/10/985,13, تاريخ الزيارة 2021/05/24 ساعة 13:15،في :

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930

3-الموقع الالكتروني لجمعية الارشاد والاصلاح،-http://www.irshad islah.org/،تم الاطلاع بتاريخ : 21/02/2021

❖ **قائمة الجداول:**

الموضوع	الصفحة

جدول رقم 1 : يوضح مقتنيات الجمعية لتغطية حملات التوعية الخاصة بفيروس كورونا	67
جدول رقم 2 : يوضح المساعدات الموجهة لصالح سكان ولاية بومرداس	68
جدول رقم 3: يوضح حصيلة حملة شتاء دافئ المنظمة من قبل مكتب ولاية بومرداس	68
جدول رقم 4: البرامج الاجتماعية المنجزة خلال سنة 2020	74
جدول رقم 5: يوضح جنس عينة الدراسة	74
جدول رقم 6 : يوضح سن عينة الدراسة	74
جدول رقم 7 : يوضح دخل عينة الدراسة	75
جدول رقم 8 : يوضح مدى امتلاك صفة عضوية التأسيس	75
جدول رقم 9 : يوضح مدة ممارسة النشاط الجمعوي	75
جدول رقم 10 : يوضح الانتماء إلى جمعيات أخرى	76
جدول رقم 10 : يوضح النطاق الذي تنشط فيه جمعية الإرشاد و الإصلاح	76
جدول رقم 11 : يوضح مدى اهتمام الجمعية بالجانب الاجتماعي من وجهة نظر المبحوثين	77
جدول رقم 12 : يوضح مدى تغطية تمويلات البلدية لنشاطات البلدية من وجهة نظر الاعضاء	77
جدول رقم 13 : يوضح مدى التمتع بصلاحيات رفع التقارير وإخطار السلطات المحلية	77
جدول رقم 14 : يوضح مدى امتلاك برنامج خاص للتكفل بالفئات الهشة في المجتمع	78
جدول رقم 15: يوضح مدى وجود صعوبات تعرقل السير الحسن للجمعية	78
جدول رقم 16 : حصول الجمعية على التسهيلات عند مزاولة الأنشطة	78
جدول رقم 17 : مساهمة الجمعية في ترقية المجتمع والوسط الثقافي محليا	79
جدول رقم 18 : مرافقة الجمعية للسلطات المحلية في مختلف المناسبات	79
جدول رقم 19 : مساهمة الجمعية في الربط بين احتياجات المواطنين و قدرات البلدية	79
جدول رقم 20 : يوضح مدى الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي لسنوات قادمة	80
جدول رقم 21 : يوضح مدى القيام بخرجات ميدانية لصالح سكان البلدية	80
جدول رقم 22 : يوضح مدى عقد لقاءات دورية مع المسؤولين على المستوى المحلي	80

جدول رقم 23 : يوضح مدى حرية الجمعية في نقل التقارير حول المجال الذي تنشط فيه	80

❖ فهرس المحتويات:

مقدمة ....أ

الفصل : الاول : مفاهيم اساسية حول المجتمع المدني و التنمية المحلية.....1

المبحث الأول :مفهوم المجتمع المدني وعناصره.....2

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.....2

المطلب الثاني :نشأة المجتمع المدني 6

المطلب الثالث :أسس المجتمع المدني 11

المطلب الرابع : النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني 17

المبحث الثاني : تحليل مفهوم التنمية المحلية وأبعادها 23

المطلب الأول :تعريف التنمية المحلية.....24

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية.....26

المطلب الثالث : متطلبات تحقيق التنمية المحلية 32

المطلب الرابع : الاتجاهات النظرية المفسرة لمفهوم التنمية المحلية 39

الفصل الثاني: واقع المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر دراسة حالة جمعية الإصلاح والإرشاد لبلدية بودواو.....1

المبحث الاول : دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر 51

المطلب الأول : مراحل بروز المجتمع المدني في الجزائر 51

المطلب الثاني : أسس ومحاور التنمية المحلية في الجزائر 55

المطلب الثالث : مساهمة المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية 57

المبحث الثاني: تقديم جمعية الارشاد و الإصلاح المكتب البلدي لبلدية بودواو.....60

المطلب الأول: التعريف بجمعية الإرشاد و الإصلاح الجزائرية " المكتب البلدي لبلدية بودواو".....61

المطلب الثاني : مهام و أهداف جمعية الإصلاح و الإرشاد.....63

المطلب الثالث: مساهمة جمعية الارشاد والاصلاح الجزائرية في ترقية الوسط الاجتماعي على مستوى ولاية بومرداس 66

المبحث الثالث: دور جمعيات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية (جمعية الإرشاد والإصلاح لبلدية بودواو نموذجا).....68

المطلب الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة 68

المطلب الثاني : تحليل فرضية الدراسة الرئيسية 71

المطلب الثالث : عرض نتائج الاستبيان ومناقشتها 74

الخاتمة:.....83

قائمة المراجع :.....83

قائمة الجداول: 89